جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين : عوكلي محمدالطاهر

بن عيسي عبد السلام

بعنوان:

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وضرورة تحيينه

-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المهنيين-

أعضاء لجنة المناقشة

مقراني عبد الهادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
خماج سليمة	أستاذ محاضر ب	مشرفا
بن فروم الزهرة	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا ولا علونا ولا تفوقنا

الا برضاه الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام.

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) أهدي بحثي هذا إلى نور

البشرية ومعلم الإنسانية سيدنا محمد بن عبد الله

صل الله عليه واله وسلم .

والى الايادي الطاهرة التي ازالت من طريقي اشواك الفشل الى اول من

انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي الى قوتي وملاذي بعد الله والدي الحبيب .

الى تلك الانسانة العظيمة قدوتي الاولى ونبراسي الذي ينير دربي الى تلك

التي ضلت دعواتها تضم اسمي دائماً والدتي الحنونة.

الى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين اخواني".

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق لرفاق السنين واصحاب الشدائد

والازمات اهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها انا

اليوم اتممت اول ثمراته راجيا من الله تعالى ان ينفعني بما علمني وان

يعلمني ما اجهل ويجعله حجة لي لا علي .

محمد الطاهر

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

إلى أولئك الذين كانت أرواحهم نبراسًا أنار لي عتمات الطريق،

إلى من علّموني أن السمو لا يُدرك إلا بالصبر، وأن العلم لا يُمنَح إلا لمَن يستحقه.

إلى أمي... يا نبع الطهر، ورفيقة الدعاء في الليالي الطويلة،

إلى أبي... يا من غرستَ فيّ أول بذور الحلم، ومضيتَ تؤمن بي حين خذلتني الأيام.

إلى من كان لصوته في قلبي طمأنينة، ولحضوره في حياتي سندٌ لا يُقدّر،

إلى كل من احتضن ضعفي، وشهد انبعاثي من رماد التعب.

إلى أساتذتي الأجلّاء، الذين أضاءوا بعلمهم شموع الإدراك في دربي،

وإلى كلّ من آمن بأن الكلمة مسؤولية، وأن المعرفة رسالة.

أهدي هذا العمل... لا بوصفه نهاية، بل بداية لرحلة أعمق، نحو علمٍ أنفع، وسعيٍ أصدق..

عبد السلام

شكر وعرفان

قبل كل أحد، وبعد كل أحد الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة والعون والسداد لإنجاز هذا العمل، وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة خماج سليمة

التي لم تبخل علينا بأي معلومة في شتى مراحل إعداد هذه المذكرة كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، و أساتذتنا بقسم العلوم المالية و المحاسبة على المجهودات المبذولة لإيصالنا إلى ما نحن عليه

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بكل ما فيه من مبادئ وقواعد وهذا بعد مرور قرابة عقد ونصف من وضعه حيز التطبيق وكذا الكشف عن الصعوبات والعراقيل التي لازالت تواجهها المؤسسات كما تهدف هذه الدراسة أيضا الى تقييم ضرورة تحيين هذا النظام لحل مشاكل التطبيق من جهة والتكييف مع المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى وتحديد الالية الفعالة التي تضمن ذلك.

للوصول الى غاية الدراسة تم اجراء دراسة استقصائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية وتحديدا رؤساء مصلحة المحاسبة و المدراء الماليين، خبراء محاسبيين، محاسبين معتمدين و محافظي الحسابات وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث بينت لنا النتائج ان العديد من القواعد والمبادئ لا تزال غير مطبقة من طرف المؤسسات لأسباب يمكن حصرها في عدم الوعي ونقص الكفاءة بالنسبة للمؤسسات، طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تشكل عائق لتطبيق بعض القواعد، نصوص النظام المحاسبي الغير مستوفية للتوضيحات والشروحات المفصلة لتطبيق بعض القواعد، وبذلك فان هذه الصعوبات ومشاكل التطبيق تشكل دافعا لمراجعة هذا النظام، كما أن النظام المحاسبي المالي يعرف فجوة جد واسعة مع المعايير المحاسبية الدولية الحالية كون هذه الاخيرة عرفت تطورات سريعة مقابل جمود هذا النظام مما يستوجب أيضا تحديثه وتكييفه ليتوافق مع هذه المعايير لما تحققه هذه الاخيرة من مزايا اقتصادية عديدة، وبذلك فإن الآلية التي تجعل من هذا التحيين فعالا هي التي تضمن حلولا لمشاكل التطبيق ومسايرة للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي , المعايير المحاسبية الدولية , تحيين النظام المحاسبي المالي , المؤسسات الاقتصادية

Abstract:

This study aims to assess the extent to which Algerian economic institutions comply with the application of the Financial Accounting System (SCF) in all its principles and rules, after nearly a decade and a half since its implementation. It also seeks to uncover the difficulties and obstacles that these institutions still face. Furthermore, the study aims to evaluate the necessity of updating this system to address implementation issues on the one hand, and to adapt it to international accounting standards on the other, in addition to identifying the most effective mechanism to ensure such an update.

To achieve the objectives of the study, a survey was conducted on a sample of economic institutions, specifically targeting heads of accounting departments, financial managers, chartered accountants, certified accountants, and auditors. The questionnaire was used as the main data collection tool. The results revealed that many principles and rules are still not being applied by institutions. The reasons can be summarized as follows: lack of awareness and insufficient expertise within institutions; the nature of the Algerian

economic environment, which hinders the implementation of certain rules; and the SCF's lack of clarity and detailed guidance necessary for the application of some principles.

Accordingly, these difficulties and implementation challenges serve as a strong motive to review the system. Moreover, the SCF is experiencing a significant gap with current international accounting standards, as the latter have undergone rapid development while the national system has remained stagnant. This calls for its urgent update and adaptation in line with these standards, given the numerous economic advantages they offer.

Thus, the mechanism that would ensure an effective update is the one that provides practical solutions to implementation issues while aligning with international standards.

Keywords: Financial Accounting System (SCF), International Accounting Standards (IAS/IFRS), Updating the Financial Accounting System , Economic enterprises .

قائمة المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	I
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	I
قائمة الاختصارات	I
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة المظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول الادبيات النظرية حول النظام المحاسبي المالي : ارساءه، تطبيقه وآفاق تحيينه	2
المطلب الأول: تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر	2
المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي	8
المطلب الثالث: اجراءات عملية تحيين النظام المحاسبي المالي	19
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	31
المطلب الاول : دراسات سابقة باللغة العربية	31
المطلب الثاني : دراسات سابقة باللغة الاجنبية	32
المطلب الثالث : اوجه التشابه و الاختلاف	34
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	39
المطلب الاول: أدوات الدراسة والعينة المستهدفة	39
المطلب الثاني : استبيان الدراسة	40
المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها، تفسيرها ومناقشتها	43
المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة وتحليلها	43
المطلب الثاني : مناقشة و تفسيير نتائج الدراسة	68

الخاتمة	76
المراجع	81
الملاحق	87
فهرس المحتويات	121
الملخص	123

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة	24
02	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية	35
03	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	36
04	نتائج توزيع الاستبيان	42
05	اختبار صدق و ثبات العينة	43
06	توزيع عينة الدراسة حسب الولاية	44
07	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	45
08	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب المهني	45
09	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	46
10	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	46
11	توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة	47
12	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 01	47
13	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 02	48
14	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 2-1	49
15	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 03	50
16	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 3-1	51
17	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 3-2	52
18	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 4	52
19	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 4-1	53
20	توزيع عينة الدراسة حسب طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة	53
21	توزيع عينة الدراسة حسب اساس اختيار طريقة الاهتلاك	54
22	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 05	55
23	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 05 -1	56

24	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 06	56
25	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 06_1	57
26	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 07	58
27	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-1	58
28	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-2	59
29	توزيع عينة الدراسة حسب نوع عقد ايجار تمويلي	60
30	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 8-1	61
31	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 09	62
32	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 9-1	62
33	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 10	63
34	توزيع عينة الدراسة حسب اسؤال رقم 11	64
35	سلم ليكارت الخماسي	66
36	مخرجات برنامج SPSS V22 للمحور الثالث	66
37	مخرجات برنامج SPSS V22 للمحور الرابع	68

قائمة الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01_01	لجان المجلس الوطني للمحاسبة	21
02_01	مراحل تقييم النظام المحاسبي المالي	28
02	هيكل الاستبيان	41
03	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 01	48
04	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 02	49
05	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 2-1	50
06	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 03	51
07	توزيع عينة الدراسة حسب طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة	54
08	توزيع عينة الدراسة حسب اساس اختيار طريقة الاهتلاك	54
09	توزيع عينة الدراسة حسب رقم السؤال 05	55
10	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 5_1	56
11	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 06	57
12	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 6_1	57
13	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 07	58
14	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-1	59
15	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-2	60
16	توزيع عينة الدراسة حسب نوع عقد ايجار تمويلي	60
17	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 8-1	61
18	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 9.	62
19	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 9-1	63
20	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 10	64
21	توزيع عينة الدراسة حسب السؤال11	64
22	مخرجات برنامج SPSS للمحور الثالث	66
23	مخرجات برنامج SPSS للمحور الرابع	69

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نسخة من استمارة استبيان موجه للمؤسسات الاقتصادية	87
02	نسخة من استمارة استبيان موجه للممهنيين	95
03	نتائج برنامج SPSS v22	103

قائمة الاختصارات :

الدلالة باللغة الام	الرمز	الدلالة بالغة العربية
Conseil National de la Comptabilité	**CNC**	المجلس الوطني للمحاسبة
International Accounting standards	**IAS**	معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards	**IFRS**	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
Système comptable financier	**SCF**	النظام المحاسبي المالي
Plan comptable general	**PCG**	المخطط المحاسبي العام
plan comptable national	**PCN**	المخطط المحاسبي الوطني
Produit interieur brut	**PIB**	الناتج المحلي الاجمالي
Unit generqting cqsh	**UGT**	وحدة توليد التدفقات النقدية

المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، أصبحت النظم المحاسبية أداة أساسية لضمان الشفافية والمصداقية في نقل المعلومة المالية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى اعتماد معايير محاسبية حديثة تتماشى مع المعايير الدولية (IAS/IFRS). وفي هذا السياق، تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF) كخطوة إصلاحية تهدف إلى تحديث الإطار المحاسبي الوطني وتحسين جودة التقارير المالية بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

غير أن تطبيق هذا النظام في الواقع العملي أفرز العديد من الإشكالات والصعوبات، سواء على مستوى فهم مضامينه ومفاهيمه، أو على مستوى ملاءمته مع طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني الذي تغلب عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول مدى فعالية هذا النظام، ومدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيقه، ومدى الحاجة إلى تحيينه ومراجعته ليكون أكثر تكيفا مع خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية من جهة، وأكثر انسجاما مع المعايير الدولية من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتسليط الضوء على أبرز العراقيل التي تواجهها، مع محاولة استشراف مدى الحاجة إلى تحيين هذا النظام ليتماشى مع التطورات الراهنة في عالم المحاسبة والمالية.

الإشكالية :

على ضوء ما سبق ذكره، تبرز لنا معالم الإشكالية الأساسية التي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي:

"هل يترجم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية و تطور المعايير المحاسبية الدولية احتياج حقيقي لتحيين النظام المحاسبي وماهي الالية التي تضمن فعالية هذا التحيين ؟ "

وسنحاول معالجتها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية:

- هل تقوم المؤسسات الاقتصادية بالتطبيق الفعلي لكل ما جاء به النظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد ؟
- هل يجب تحيين النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع احتياجات و خصائص المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومحيطها ؟
- هل يجب تحيين النظام المحاسبي المالي ليواكب تطورات المعايير المحاسبية الدولية ؟

- ما هي الالية التي تسمح بفعالية تحيين النظام المحاسبي المالي وهل تتوافق خارطة الطريق التي اعتمدتها الوزارة الوصية مع هذه الالية؟

الفرضيات :

قصد الإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية لإشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : رغم مرور سنوات على دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، إلا أن تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يزال جزئيًا وغير شامل.

الفرضية الثانية : النظام المحاسبي المالي يضم بعض القواعد الغير ملائمة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية وطبيعة محيطها الاقتصادي مما يستوجب مراجعتها .

الفرضية الثالثة: ان النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية التي تعرف سنويا تطوير معايير، تعديل معايير، حذف واستبدال أخرى، لكي يستفيد النظام المحاسبي المالي من مزايا هذه المعايير يجب ان يساير هذه التغييرات.

الفرضية الرابعة : نجاح تحيين النظام المحاسبي المالي يعتمد على كفاءة فريق المراجعة، تفعيل اللجان المتخصصة، ومتابعة تطورات المعايير الدولية لضمان مواءمة النظام الجزائري وحل مشكلات التطبيق.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى الكشف عن مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد أكثر من عقد من الزمن على دخوله حيز التنفيذ، من خلال وقوفنا على مدى الالتزام بالمبادئ والقواعد التي جاء بها من جهة ورصد الصعوبات العملية التي تواجه المحاسبين عند تطبيقها من جهة اخرى.

كما تبرز أهمية الدراسة في إبراز الحاجة إلى تحيين هذا النظام، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها بيئة الاعمال المحلية و الدولية وتوفر هذه الدراسة أساسًا علميًا يمكن الاعتماد عليه من قبل الهيئات المختصة للنظر في مدى صلاحية النظام الحالي واقتراح آليات فعالة لمراجعته وتحسينه.

أهداف الدراسة :

- معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري بعد أكثر من 15 سنة من وضعه حيز التطبيق.
- تحيين النظام المحاسبي المالي بما يواكب الواقع الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية.
- دراسة ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة المعايير الدولية.
- اقتراح آلية فعالة لتحيين النظام المحاسبي المالي .

منهج الدراسة:

لإنجاز عملنا البحثي على أكمل وجه، اخترنا منهجية وصفية، تحليلية وتفسيرية. أولاً، من أجل اكتساب معرفة كافية وتحكم جيد في موضوعنا، قمنا ببحث وثائقي واسع استنادًا إلى الكتب، الجريدة الرسمية (القوانين، المراسيم التنفيذية... إلخ)، المذكرات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا (أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير)، المقالات المنشورة في المجلات والدوريات، البحوث المقدمة في مختلف الملتقيات الوطنية والدولية، والمقالات والبحوث المنشورة على الويب.

وللإجابة عن إشكاليتنا، أجرينا دراسة ميدانية كمية، عن طريق استبيان موجه إلى المديرين الماليين ورؤساء مصلحة المحاسبة على مستوى المؤسسات، وكذلك إلى الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين لتقييم مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وصعوبات التطبيق التي تواجهها المؤسسات، وكذلك تقييم الحاجة إلى مراجعة هذا النظام وآلية تحيينه.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تقييم مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على التحديات التي واجهت هذا التطبيق، والوقوف على مدى الحاجة إلى تحيينه بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والمحاسبية الحديثة.

الحدود المكانية:

شملت الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة بولاية برج بوعريريج، حيث تم توزيع استبيان على مجموعة متنوعة من المؤسسات من مختلف القطاعات قصد جمع البيانات اللازمة وتحقيق أهداف البحث.

الحدود الزمانية:

امتدت الحدود الزمانية للدراسة من سنة 2010، وهي السنة التي تم فيها بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، إلى غاية سنة 2025، وذلك بهدف تقييم تطور التطبيق خلال هذه الفترة وتحليل التغيرات والتحديات التي طرأت عليه.

الحدود البشرية :

تمثلت الحدود البشرية في توزيع نسختين من الاستبيان؛ الأولى موجهة للمؤسسات الاقتصادية، والثانية موجهة للمهنيين في ولاية برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع كونه يثري زادنا المعرفي في مجال تخصصنا محاسبة وجباية.
- ارتباط الدراسة بالأوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة بالجزائر.
- نقص البحوث والدراسات حول هذا الموضوع، وبالتالي المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة في استرداد أجوبة الاستبيان حيث أن بعض أفراد العينة تأخروا كثيرا في الاجابة والبعض الاخر امتنعوا عن الجابة سواءا لانشغالهم أو لعدم اهتمامهم.
- صعوبة تحميل المصادر ذات صلة بالموضوع من المواقع الالكترونية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم محتوى بحثنا إلى فصلين ,الفصل الأول يضم الإطار النظري للدراسة حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تناول الادبيات النظرية حول النظام المحاسبي المالي : ارساءه، تطبيقه وآفاق تحيينه ، أما المبحث الثاني: فتطرقنا فيه الى الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثنا.

يضم الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة ، بينما المبحث الثاني تم فيه عرض نتائج الدراسة تحليلها، تفسيرها ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة النظام المحاسبي المالي

يسهم الإطار النظري في دعم مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال توفير مرجعية واضحة لإعداد المعلومات المالية بدقة وقابلية للمقارنة، عبر تنظيم العمليات المالية وفق معايير دولية متوازنة مع متطلبات المستخدمين المحليين .

المبحث الأول: ادبيات نظرية حول النظام المحاسبي المالي : ارساءه، تطبيقه وآفاق تحيينه

عرفت الجزائر على مر السنين مجموعة من التغييرات في مجال التنظيم المحاسبي، بدءا بالعمل بالمخطط العام الفرنسي الذي ورثته من المستعمر خلال الفترة التي عقبت الاستقلال ليتم بعدها وضع مخطط محاسبي وطني يتماشى مع النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه، ليأتي النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية والذي يتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد نحو الرأسمالية، من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث كل ما يتعلق بتطور التنظيم المحاسبي في الجزائر، محتوى النظام المحاسبي الجزائري ومشروع تحيينه.

المطلب الأول :تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر

شهد التنظيم المحاسبي في الجزائر عدة تطورات واصلاحات تم تقسيمها الى مراحل كما يلي :

مرحلة ما قبل الاستقلال 1962 :

تميزت هذه الفترة بتطبيق المخطط المحاسبي العام (PCG)، الذي وضعته الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو مستمد من الاحتلال الألماني لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، حيث قامت فرنسا بإصدار المخطط المحاسبي العام المؤرخ في 18 سبتمبر 1947 ، وتم مراجعته خلال سنوات 1957، وكون الجزائر كانت تحت الاحتلال الفرنسي فلم يسعها إلا تطبيق هذا المخطط.[1]

مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية ظهور المخطط الوطني للمحاسبة من 1962 إلى 1975 :

عقب الاستقلال سنة 1962 ، طبقت الجزائر المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، الذي ورثته عن المستعمر الفرنسي، في إطار سد الفراغ القانوني الذي تلا الاستقلال الوطني، حيث أصدر المشرع الجزائري قانون رقم 72/15 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، الذي رخص استمرار العمل بالقوانين الفرنسية عدا ما كان يتعارض منها مع السيادة الجزائرية. و في هذا الإطار استمر العمل بالتشريع

[1] سحنون بونعجة ، نبيل بوفليح ، متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية ، Al RIYAD For business Economics ، العدد 01 ، المجلد 05 ، جانفي 2019 ، ص 119 .

الفرنسي في مجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957، كان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب.[1]

وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأميم خاصة قطاعات المناجم البنوك المحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد.

كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو "**المجلس الأعلى للمحاسبة**" وذلك في نهاية سنة 1971 ، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان:

- ✓ تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر **(بموجب الأمر رقم : / 71 82 الصادر في 29/12/1971).**
- ✓ إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957.

وقد وضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح، يمكن تلخيصها في النقاط التالي :

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعلومات من طرف مستعمليها وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على مستوى الحكومة.
- العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية.
- إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات التخطيط الاقتصادي الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسييرية للمؤسسات عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطاتها والتنبؤ لما هو في المستقبل.
- يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات الإعداد و المعالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية.[1]

[1] عبد العزيز فؤاد ، صعوبات و تحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2023 ، ص 143- 144.

وقد أسندت عملية إعداد المخطط المحاسبي الوطني إلى لجنة التوحيد التابعة للمجلس الأعلى للمحاسبة، وتم الاستعانة بخبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية في الميدان.

تكملة لهذه التحولات جاءت نصوص قانونية أخرى لتنظيم العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية خاصة جانب التكوين، وتم إصدار نصين أساسيين هما: [2]

- المرسوم83/72 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد هو ليسانس علوم مالية ومحاسبية.
- المرسوم 84/72 الصادر في 18/04/1972 والمتعلق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

وقد توصلت اللجنة إلى وضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي وطني بعد عدة أشهر من العمل، والذي تم عرضه على لجنة التقييس بالمجلس الأعلى للمحاسبة في ديسمبر 1972، ليتم بعدها مناقشته بإشراك عدة أطراف، كما قامت اللجنة بإعداد نموذج من الأسئلة وجهته إلى كل المؤسسات العمومية بهدف جمع أكبر عدد ممكن من الآراء والملاحظات والتعديلات والإضافات المحتملة إجراؤها على المخطط المحاسبي الجديد، في محاولة لاستجابة المخطط لاحتياجات كل قطاع من المعلومات المحاسبية.

في نوفمبر من عام 1973 تم تبني المخطط المحاسبي الوطني PCN بعد نهاية أشغال إجراء التعديلات الطفيفة على المشروع التمهيدي وأشغال التحضير والشرح والعرض والترجمة له.

و بناءا على ذلك في 29 أفريل 1975 وضعت الجزائر مخططا محاسبيا وطنيا معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لروح وتوجهات اقتصاد البلاد من جهة أخرى.

وفي نفس الفترة صدر المرسوم 75-35 المؤرخ في 28 افريل 1975 والذي يحدد كيفية تطبيق المخطط، أي تنظيم، ضبط، تنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة لنظام الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.[1]

---

[1] براهمي ، آدم حديدي ، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر ، الطبعة الأولي ، دار الباحث للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 2021 ، ص 51 ,52.

[2] نصراوي دنيا زاد ، بن زواي محمد الشريف ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الاورو-الجزائرية ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، العدد 01 ، المجلد 03 ، جوان 2018 ، **ص** 248.

مرحلة العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة (PCN) من 1976 إلى 2009:

مثلما أشرنا سابقا، فإن الفترة التي تلت الاستقلال عرفت العديد من التحولات الاقتصادية وبما أن المحاسبة تعد أداة ترجمة فكان لزاما عليها مسايرة ذلك.

إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية خاصة.

القانون المدني، الأمر رقم 75/58 المؤرخ في 26/09/1975 المعدل والمتمم.

القانون التجاري، الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26/09/1975 المعدل و المتمم.

القانون الجزائي، الأمر رقم155/66 المؤرخ في 08/06/1966 المعدل والمتمم.

القانون الضريبي (الضرائب المباشرة) الأمر رقم 101/76 المؤرخ في 06/12/1976 المعدل والمتمم. وتكملة لهذه الترسانة القانونية جاء القانون المحاسبي والمتضمن في الأمر رقم 35/76 الصادر في 29/04/1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني الذي يسري مفعوله ابتداء من 01/01/1976.

مما لا شك فيه أن صدور القانون الجديد الخاص بالمحاسبة فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي لكل مجالات الحياة ومنها الاقتصاد و المحاسبة و من جهة أخرى ضرورة تأقلم و مسايرة أدوات التسجيل والقياس و الإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى.[2]

من هذا المنطلق فإذا ما تفحصنا هذا القانون نجده يختلف كثيرا عن التشريع المعمول به سابقا من جوانب كثيرة وخاصة :

التسمية : إن إرفاق كلمة – الوطني – في نص التسمية لها دلالة خاصة، وهي أن النص خاص بالجزائر، على عكس المخطط الفرنسي الذي يستعمل عبارة – عام – وكثير من الدول تستعمل في قوانينها المحاسبية عبارة عام أو موحد.

---

[1] حنان عجيلة ، إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2019 ، ص 112 ، 113.

[2] سيد محمد ، الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 09 ، سبتمبر 2013 ، ص214.

المصطلحات : استعمل هذا القانون مصطلحات عديدة تدل على التوجه الوطني للاقتصاد والاهتمام أكثر بإنتاج المعلومات التي تحتاج إليها مصالح الدولة.

تفضيل المحاسبة الوطنية على محاسبة المؤسسة: إن الكثير من الجوانب العلمية التنظيمية التي جاء بها هذا القانون، كانت تهدف إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعلومات الضرورية انطلاقا من محاسبة الوحدة الاقتصادية ألا وهي المؤسسة أو الشركة، والهدف من هذا هو تجميع معلومات المؤسسات للوصول إلى أحد مكونات الناتج المحلي PIB.[1]

وفي الثمانينيات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة و الذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية :

- القطاع الفلاحي سنة 1987 .
- قطاع التأمينات سنة 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988.
- قطاع السياحة سنة 1989.

استمر العمل بالقانون (75-35) دون مشاكل لغاية نهاية الثمانينيات و بعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة 1988 و البدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة.

وفي بداية التسعينيات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات و تعديلات على هذا المرجع المحاسبي خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص ما يلي:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992.
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وبالتالي أصبح عدد المخططات القطاعية التي تم إصدارها سبعة مخططات قطاعية تقدم قائمة الحسابات و المصطلحات التفسيرية و قواعد سير الحسابات و عرض القوائم المالية للقطاعات المعنية.

[1] شنايت بلال ، النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين و معوقات الواقع الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة البويرة ، 2022 ، ص4.

لقد تعايشت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع هذا المخطط المحاسبي الوطني وعملت بمحتواه منذ عام 1976 إلى 31/12/2009 آخر يوم في عمر هذا التوحيد الوطني[1].

بداية من سنة 2001 بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية.

وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، و الذي من بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 .

وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون السالف الذكر في الأول من شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010 بموجب التعليمة رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي وبدخوله حيز التنفيذ ألغي النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، لاسيما الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني .[2]

مرحلة تطبيق النظام المحاسبي المالي

في هذه الفترة تم تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد نصوصه من نصوص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) كما تم إعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية وذلك بصدور القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 ، والذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد , وقد تلى هذا القانون عدة مراسيم تنفيذية لتنظيم مهنة المراجعة، تصب في إطار إعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات والمتمثلة في:

[1] عبد العزيز فؤاد ، صعوبات و تحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2023 ، ص 145 ، 146.

[2] يحي نور الدين ، بوعروة فوزي ، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، شهادة ماستر ,تخصص محاسبة ، جامعة غرداية ، 2019 ، ص36.

- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27-01-2011 والمتعلقة أساسا بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر.
- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16-02-2011 والمتعلقة عموما بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب كما تم التطرق من خلال تلك المراسيم إلى كيفيات تحديد المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات.[1]

المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي

اولا : تعريف النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007 بموجب القانون 07-11 لتنظيم مهنة المحاسبة المالية في الجزائر حيث عرفها في المادة 03 بأنها : نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية , من هذا التعريف نستخلص خصائص المحاسبة المالية التالية :[2]

- نظام التنظيم المعلومة المالية .
- كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية .
- معلومات يمكن قياسها عنديا (رقميا) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي .
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية) .
- قياس أداء الشركة من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل.
- قياس وضعية الخزينة جدول التدفق النقدي) أو قدرة الشركة على توليد النقدية وما يماثلها .

[1] سفاحلو رشيد، بن عيشونة رفيقة، يخلف رندة ابتسام ، تبني النظام المحاسبي المالي بين متطلبات الاصلاح و مواجهة التحديات الدولية ،تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر المتطلبات الاقتصادية و المؤسساتية ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، 2020 ،ص761,762.

[2] المادة 3 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74 ، الصادرة بتاريخ الاحد 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ص 03.

- يتم إعدادها (الكشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية – مبدأ الدورية).[1]

من الناحية القانونية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، ووفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية المتفق عليها .

النظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مدخلات النظام المحاسبي)، لتحديد القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي). وذلك بهدف إيصال المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغير فيهما، ، والحكم على الإدارة ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، مما يسمح بإتخاذ قرارات صحيحة وإجراء المقارنات.[2]

و بالتالي فالنظام المحاسبي المالي هو عبارة عن نظام متكامل من الإجراءات و العمليات التي تستخدم في جمع و تصنيف و تحليل و تسجيل المعلومات المالية للمؤسسة و يهدف الي توفير معلومات المالية دقيقة و موثوقة تساعد في اتخاذ القرارات المالية و الادارية.

ثانيا : اهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في كونه يستجيب لمختلف احتياجات مستخدمي المعلومة المالية، كما انه يشكل خطوة هامة وجريئة خطتها الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ضمن ما يسمى بالتوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى :

- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية.
- توحيد لغة القوائم المالية وتسهيل قراءاتها.

[1] بن خليفة حمزة ، دور القوائم المالية في اعداد بطاقا الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018 ص 7.

[2] محمد فيصل مايده ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF علي إعداد و عرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة و نظم المعلومات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ، ص35.

- تقليص التكاليف الناتجة عن ترجمة أو تحويل القوائم المالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي للشركة الأم بالنسبة للشركات العاملة في الجزائر مما يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها في التقييم وإعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات الغش والاختلاس.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ويساعد في اختيار أفضل البدائل الاستثمارية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم الشفافية للحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .
- يساعد في تحسين تسيير القروض من قبل البنوك من خلال توفير معلومة مالية صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- يسمح بمُقَارَنَةِ الكشوف المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- يسمح بتوفير معلومة تعكس الواقع من خلال اعتماده على مبدأ القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة الاقتصادي .
- ساعد في الفصل بين المحاسبة والقانون الجبائي بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.[1]

[1] غنية بن حركو ، التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 44 ، المجلد 53 ، ديسمبر 2015 ، ص35.

ثالثا : اهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية.
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبة للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة .
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.[1]

[1] عمار بن عيشي ، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 01 ، المجلد 01 ، ديسمبر 2014 ، ص 88.

رابعا : مبادئ النظام المحاسبي المالي

مبدأ القيد المزدوج :

تنص المادة 16 من القانون 07/11 بتحرير الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج " حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[1]

مبدأ الوحدة المحاسبية :

تنص المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 بإعتبار الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها .

تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتوجاته وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه.

يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها .[2]

مبدأ الاستمرارية :

نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 بإعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.[3]

مبدأ الفترة المحاسبية :

تنص المواد 12-13-من مرسوم التنفيذي و المادة 30 من قانون 07/30 علي تطبيق مبدأ استقلالية الدورات و يتحلي هذا المبدأ من خلال النقاط التالية :

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

---

[2] المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 22 جمادي الاولي عام 1429 هـ الموافق ل 28 مايو سنة 2008 م ، يتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 27، ص 12.

[3] المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 11.

- عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية.
- لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات. ويجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستعملي الكشوف المالية.
- مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر (12) شهرا تغطي السنة المدنية.
- غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.[1]

مبدأ التكلفة التاريخية :

نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.[2]

مبدأ الحيطة و الحذر :

نصت المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 بضرورة استجابة المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء.

يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطيات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.[3]

---

[1] المواد 12-13 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص12.

المادة 30 من القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتظمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74 ،ص6.

[2] المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 12.

[3] المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 12.

مبدأ عدم المقاصة :

نصت المادة 15 من قانون 07-11 انه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع أو على أساس صاف.[1]

مبدأ الافصاح :

حيث تنص الماظة 11 من مرسوم التنفيذي 08-156 بضرورة ابراز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.

يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.

يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.[2]

مبدأ الصدق :

تنص المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 بضرورة استجابة الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن احترام المبادئ المحاسبية و القواعد المحاسبية الي هدف اعطاء صورة صادقة بمنح المعلومات مناسبة عن الوضعية المالية و نجاعة و تغيير الوضعية المالية للكيان .[3]

مبدأ الثبات :

تنص المادة 15 من مرسوم التنفيذي 08-156 انه يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.[4]

---

[1] المادة 15 من قانون 07-11 ، مرجع سابق ،ص4.

[2] المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 12.

[3] .المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 13

[4] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156 ، مرجع سابق ، ص 12.

خامسا : مكونات النظام المحاسبي المالي

الإطار المفاهيمي؛

تنظيم المحاسبة.

المعايير المحاسبية؛

تنظيم المحاسبة المبسطة للكيانات الصغيرة؛

محتوى و نماذج عرض القوائم المالية؛

مدونة الحسابات؛

قواعد عمل الحسابات؛

قائمة المصطلحات الرئيسية لـ SCF.

1- التعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد تم التطرق إلى تعريف النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي في المادة 03 .

اما مجال التطبيق فتطرقت المادة 02 من القانون رقم 07-11 السالف الذكر، عموما إلى مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ووردت كما يلي " تطبق إحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الإحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تطرقت المادة 04 من القانون رقم 07-11 السالف الذكر بشيء من التفصيل والتحديد إلى مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي ووردت على النحو التالي " تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية.

الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري التعاونيات الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي كما أشارت المادة 05 من القانون رقم 07-11 إلى كيفية مسك المحاسبة من طرف الكيانات الصغيرة

وجاءت كالتالي " يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[1]

2- الإطار التصوري:

لقد عالج النظام المحاسبي المالي النقائص التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني والتي من بينها غياب الإطار التصوري للمحاسبة والذي يعتبر العمود الفقري في فهمها وتطويرها، وحسب المادة 7 من القانون 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، فإن الإطار التصوري للمحاسبة يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض العمليات غري معالجة بموجب معيار أو تفسري ويهتم بتعريف مختلف المفاهيم والعناصر التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية والمتمثلة في الأصول والخصوم، رؤوس الأموال الخاصة النواتج والأعباء، كما يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، بالإضافة إلى تحديد مجال التطبيق وأيضا الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

ولقد تضمن هذا القانون في مادته السابعة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأجال تحديد هذا الإطار التصوري كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتحدد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها المحدود التي نص عليها التنظيم ويعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد تطورا حقيقيا في المجال المحاسبي ونقلة نوعية نحو عصرته الوظيفة المحاسبية على المستوى المحلي، فقد أخذ تغيرا جذريا على الجانب المفاهيمي، الإجرائي والتطبيق العملي للمحاسبة.

لقد تضمن النظام المحاسبي المالي إطار مفاهيمي يمثل الأساس الذي تم على ضوئه وضع المعايير المحاسبية، حيث حدد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها النظرية والتي تعتمد عليها في إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين فقد حدد:

- أهداف القوائم المالية.
- الفروض والمبادئ المحاسبية الواجب احترامها.
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

[1] بالقاسم بن خليفة ، برحومة عبد الحميد ، مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 07 المجلد 02 ، ص162.

- يمثل مرجعا يستند إليه لإعداد معايير محاسبية جديدة لمراجعة المعايير المحاسبية الموجودة.
- يسهل عملية تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات وإحداث التي لم ينص عليها التنظيم المحاسبي بشكل صريح.[1]

3- القوائم المالية

يجب على الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي أن تعد قوائم مالية سنويا على الأقل، وتتمثل هذه القوائم فيما يلي :

الميزانية: تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية سواء في الأصول أو الخصوم).

جدول حساب النتائج :يلخص مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

جدول تدفقات الخزينة: يهدف إلى تقديم قاعدة المستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه الخزينة.

جدول تغير الأموال الخاصة :يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة الرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.[2]

4- الحسابات المجمعة و المدمجة:

المجمع يضم مجموعة من الشركات المرتبطة فيما بينها، وتكون ملزمة بإعداد الحسابات المجمعة. والمقصود بالحسابات المجمعة هو إعداد حسابات مالية تظهر الملكية والوضعية المالية ونتائج المجمع، الذي يتكون من الشركة الأم (الدامجة) والشركات التابعة الداخلة في نطاق التوحيد، وكأنها كيان واحد:

- توحيد الحسابات لكل الشركات وفق القواعد المتبعة في التقييم للمجمعات.
- تجميع المعطيات أي الحسابات المتعلقة بالميزانية وجدول حسابات النتائج .

[1] مشري حسناء ، أساسيات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي , SCF الطبعة الأولي ، دار الباحث للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 2022 ، ص24

[2] الجمال العشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص16.

- إقصاء العمليات التي أحدثت تأثير مزدوج داخل المجمع كعمليات الشراء أو البيع داخل الشركات التي تنتمي لنفس المجمع .
- إقصاء الحصص أو الأسهم الممنوحة داخل المجمع وتوزيع الأموال الخاصة الحسابات المجمعة تسمح بإعطاء صورة على الحقيقة المالية لمجمع الشركات والتي تحوي عموما على الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، والملاحق المكملة لمجموع الوضعية المالية للشركة الأم والفروع كأنها شركة واحدة.[1]

5-تغير التقديرات والطرق المحاسبية

بالنسبة لهذه القاعدة نجد أن النظام المحاسبي المالي يختلف عن المخطط المحاسبي الوطني، الذي كان يركز على ثبات الطرق المحاسبية، في حين نجد النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين هما :

الحالة الأولى: تغيير مفروض في إطار تنظيم جديد.

الحالة الثانية: إذا كان الغرض منها تحسن في نوعية الكشوف المالية.[2]

6 تنظيم المحاسبة

تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي إلى تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي :

- يتم مسك الدفاتر المحاسبية بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري .
- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج و بدون مقاصة .
- يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة مؤرخة ومبررة .
- تحول العمليات بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية .
- تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد مرة في السنة على الأقل على أساس مادي وفحص للوثائق الثبوتية .

[1] عريوة رشيد ، الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 18 المجلد 10 ، 2017 ، ص378.

[2] مشري حسناء ، أساسيات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي , SCF الطبعة الأولي ، دار الباحث للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 2022 ، 26ص .

- يجب على كل مؤسسة أن تمسك دفائر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ و دفتر الجرد، يتم حفظ هذه الوثائق لمدة عشر سنوات من تاريخ إقفال الدورة.[1]

المطلب الثالث : اجراءات عملية تحيين النظام المحاسبي المالي

تم تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بمصداقيتها وموثوقيتها دوليا سنة 2010، والذي اعتبر تغييرا جذريا في المرجعية المحاسبية والعمل المحاسبي في الجزائر، كونه أدخل جملة من التعديلات على المفاهيم والتعاريف وقواعد التسجيل والتقييم بالإضافة إلى طبيعة القوائم المالية ومضمونها، إذ ينبغي على كافة المؤسسات الخاضعة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي الالتزام بها .

بعد مرور أكثر من 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي بات من الضروري إجراء تقييم شامل لواقع تطبيقه في المؤسسات الجزائرية والعمل على تحيينه في ظل الإلحاح المتواصل للمؤسسات الاقتصادية ولمهنيي المحاسبة على المجلس الوطني للمحاسبة من أجل تقديم توجيهات وتفسيرات لكيفية تطبيق مختلف متطلبات النظام المحاسبي المالي من تسجيل وتقييم، وهو ما يعكس الصعوبات التي يواجهونها. [2]

2. الإطار القانوني والمرجعي للمجلس الوطني للمحاسبة:

قبل الحديث عن مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي وجب التعريف بالمجلس الوطني للمحاسبة كهيئة أولى مسؤولة عن المعايرة المحاسبية.

1.2. نشأة المجلس الوطني للمحاسبة:

تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المادة رقم 04 من القانون 10-101 ذات صلة مباشرة بسلطة وزير المالية يقوم بمهمة المعايرة المحاسبية وتأطير مهنة المحاسبة في الجزائر القانون 10-01 2010.

2.2. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:

[1] بغداد عبد الحميد ، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي ، اطروحة دكتوراه ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، 2017 ، ص8.

[2] زغمار أمينة، تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022، ص 821

يضم المجلس الوطني للمحاسبة 26 عضو يمثلون مختلف الهيئات التي لها علاقة بمجال المحاسبة وهي كالتالي المرسوم التنفيذي رقم 11-24 :

- يوضع تحت سلطة الوزير القائم بمهمة المالية ويرأسه الوزير القائم بمهمة المالية أو ممثله، كما يتكون من ممثل الوزير القائم بمهمة المالية في كل من مجال الطاقة الاحصاء التربية الوطنية التعليم العالي التكوين المهني الصناعة التجارة.
- يتكون من رئيس المفتشية العامة للضرائب والمدير القائم بمهمة المعايرة المحاسبية، وممثل برتبة مدير بنك لكل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بنك الجزائر، ومجلس المحاسبة.
- ثلاث أعضاء منتخبين عن كل المنظمات المهنية الثلاثة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

كما يتشكل المجلس حسب المادة 05 من القانون 10-01 من خمسة لجان متساوية الأعضاء وهي حسب الشكل التالي (القانون 10-01، 2010، صفحة 04)

الشكل رقم 01_01 : لجان المجلس الوطني للمحاسبة حسب مادة05 من قانون 10_01.

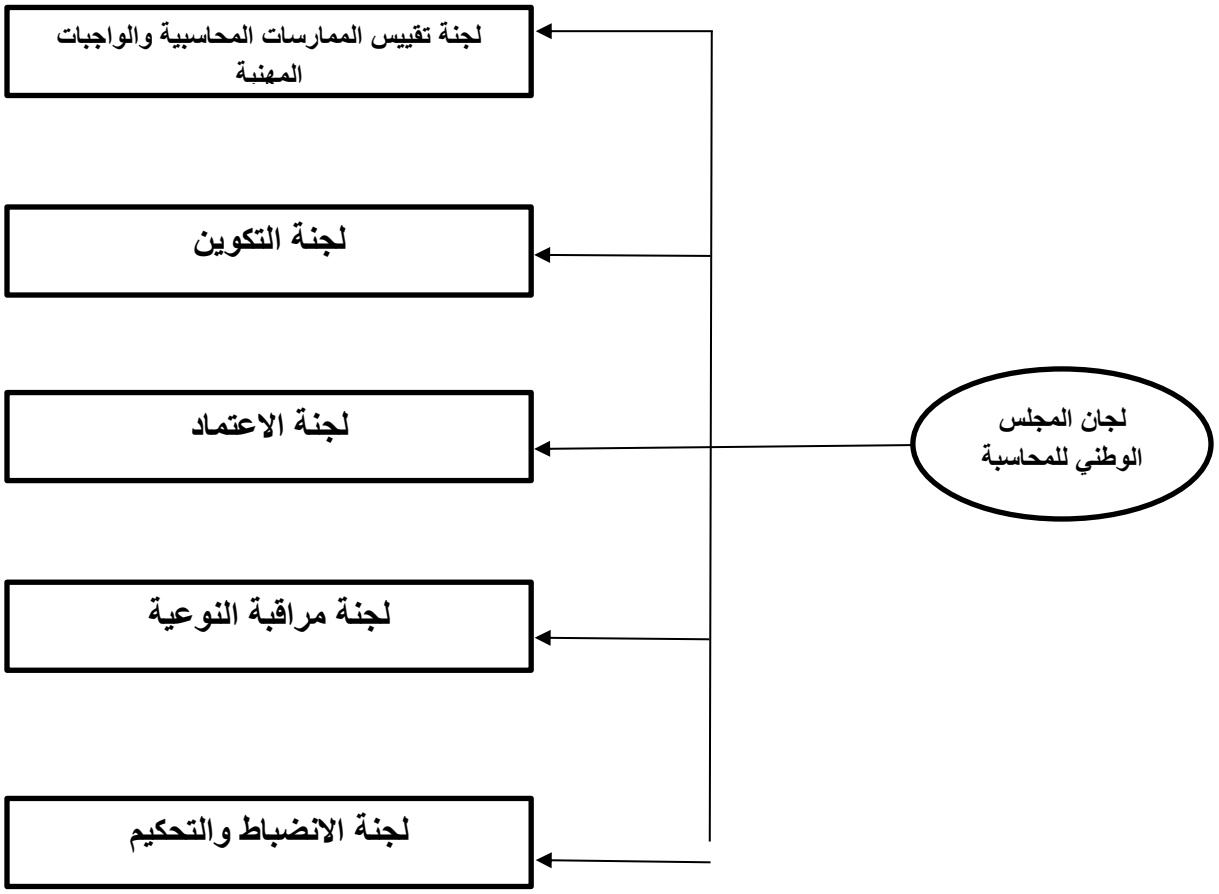

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 05 من القانون 10-01

من خلال الشكل السابق ترى أنه بعد تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة أصبح مكون من 05 لجان متساوية الأعضاء على عكس ما كان عليه سابقا سنة نشأته مكون من 03 فقط، نذكر هذه اللجان كالتالي:

لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية :وفقا للمادة رقم 18 من القانون المرسوم التنفيذي رقم 24-11 تتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- وضع منهج للعمل فيما يتعلق بالتطبيقات المحاسبية والعناية المهنية .
- تجهيز مشاريع آراء الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلتزام القانوني لمسك المحاسبة .
- انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واعتماد الأدوات والمسارات المحاسبية

- اقتراح كل الخطوات التي تسعى إلى تقييس المحاسبات .

دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وعرض الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها:

- ضمان إسجام واختصار الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة
- تجهيز مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعتمدة من الهيئات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالتعامل مع الهيئات المعنية.

لجنة الاعتماد : حسب المادة رقم 19 من المرسوم التنفيذي 11-24 تتولى المهام التالية:

- إعداد نمط العمل في ميدان معالجة ملفات الاعتماد .
- تعيين معايير وسبل الانضمام لمهنة الخبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
- تجهيز ملفات الاعتماد إضافة إلى ضمان تسيير طلبات الاعتماد ونشر جداول المهنيين المعتمدين.

لجنة التكوين: تتولى المهام التالية حسب نص المادة رقم 20 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 وهي:

- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين المهنيين المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين إضافة إلى دراسة ملفات المشاركة في التربصات .
- تقديم شهادات نهاية التربص إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين.
- إرشاد المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة والتعاون مع هياكل التكوين والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة ووضع بنك معطيات لكل ما هو معايير دولية خاصة بالتكوين للمهنيين.

لجنة الانضباط والتحكيم: حسب المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي 11-24 تتولى المهام التالية:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة .
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية والأخلاقية التي ارتكبت من طرف المهنيين، مع ضمان دور أساسي من ناحية الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم في المنازعات بين المهنيين والزبون .
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام المتعلقة لميدان التحكيم والانضباط وكذلك ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

لجنة مراقبة النوعية: تتولى هذه اللجنة المهام التالية وفق ما نصت عليه المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ما يلي:

- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية مع ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة وتنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن .
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة مع إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها وإعداد طرق .
- العمل فيما يخص مجال نوعية الخدمات .
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية مع ضمان متابعة مدى إحترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.

3.2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

تم تقسيم المهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة إلى ثلاث أدوار حسب المادة رقم 10، 11، 12 نلخصها من خلال الجدول التالي (المرسوم التنفيذي رقم 11-24، الصفحات 05-06).

الجدول رقم 01: المهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة

	المهام
التقييس المحاسبي	جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق ذات الصلة بالمحاسبة وتدريسها، والعمل على تحقيق كل الدراسات والتحاليل في مجال تطوير المحاسبة، كما يقترح بعض التدابير التي تهدف إلى تنميط المحاسبة ودراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها ووضع التوصيات بشأنها والمساهمة في تطوير أنظمة برامج التكوين وتحسين المستوى في النطاق المحاسبي ومتابعة وضمان مراقبة النوعية في جانب تطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية	بوضع طرق المساهمة في ترقية المهن المحاسبية والمساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين، إضافة إلى متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي وكذلك متابعة وضمان تحقيق العناية المهنية.
الاعتماد	يستقبل طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كما يعمل على تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول إضافة إلى تحضير ونشر قائمة المهنيين في الجدول وإستقبال الشكاوي ومعالجتها ثم عرضها للموافقة.

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 10، 11، 12 من المرسوم التنفيذي رقم 24-11

فيمكن القول أن الجزائر عملت بتحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة وفقا للمرسوم المذكور سابقا رقم 24-11 وتنظيم مهنة المحاسبة حسب القانون رقم 10-01 إلى ما يلي (خليفاتي،

2023، الصفحات 476-477): ضمان الاستقرار في المهن المحاسبية، ضمان نوعية المعلومات المالية، تعزيز المهنة وزيادة فعاليتها للتعاون مع الاقتصاد الوطني، تحيين تأطير مهنة المحاسبة.[1]

3. التوجه نحو تحيين النظام المحاسبي المالي:

قامت وزارة المالية سنة 2018 بإدراج مهمة تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة، حيث وافق وزير المالية رسميا في هذا الصدد على تشكيل فريق عمل يتكون من 14 عضوا (12) عضوا من مهنيي المحاسبية، وممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة يترأسه الخبير المحاسب السيد ياحي نور الدين وهذا نظرا للصعوبات التي تواجهها المؤسسات في تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي، وأهمية تحيين هذا الأخير من أجل الاستجابة لمتطلبات معدي ومستعملي المعلومات، وإدراج المعايير المحاسبية الدولية الجديدة .

1.3. انطلاق أشغال تحيين النظام المحاسبي المالي:

تم الإطلاق الفعلي لأعمال تقييم ومراجعة المرجعية المحاسبية الجزائرية، وبشكل خاص النظام المحاسبي المالي بتاريخ 21/01/2019، من خلال عقد مؤتمر بفندق الأوراسي حضره إطارات المجلس الوطني للمحاسبة ومهنيو المحاسبية، وأساتذة الجامعات، والمؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي والبنوك والمؤسسات المالية، ولقد تمحور الهدف الأساسي للمؤتمر في مشاركة جميع الأطراف من مهنيين ومعدين ومستعملين للقوائم المالية للمساهمة في تقييم موضوعي لتطبيق النظام المحاسبي المالي .

2.3. عرض خارطة طريق مراجعة وتقييم النظام المحاسبي المالي:

تم خلال المؤتمر عرض خارطة الطريق الخاصة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي من طرف السيد ياحي نور الدين رئيس فريق العمل المكلف بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي والتي تتضمن المراحل التالية: [2]

المرحلة الأولى: تعتمد هذه المرحلة على مجموعة من الخطوات:

---

[1] لفكير نرجس، ايت محمد مراد، واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2024، ص 50-52.

[2] زغمار أمينة، تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه، مرجع سابق، ص829.

- تقييم وتشخيص وضعية النظام المحاسبي المالي، ومدى تطبيقه في المؤسسات المعنية.
- تحديد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في مرحلة الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى كافة القطاعات والأنشطة، بما في ذلك الصعوبات التي رفعتها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية[1].
- تحديد مختلف المعايير الدولية التي لم تدرج في النظام المالي المحاسبي أو تلك التي تضمنها النظام ولكن تحتاج إلى شروحات.
- الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي تم إصدارها من طرف لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية[2].
- إعداد استبيان وطني موجه للشركات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل التعرف على تجربتهم حول تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، والصعوبات المرتبطة به قصد المساهمة في إعداد معلومة مالية ذات جودة وملاءمة تستعمل في مختلف المجالات الاقتصادية الجبائية الاجتماعية. [3]
- إطلاق دعوة المساهمة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لأجل توسيع مشاركة المهنيين والمستخدمين والمؤسسات من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى يتم إجراء تدقيق سليم[4].

المرحلة الثانية: تتضمن الخطوات التالية:

- وضع قائمة تصنف معايير IFRS (جديدة معدلة مهملة) مقارنة بتلك التي تبناها الـ SCF.
- تحديد المعايير الحالية في SCF المعدلة أو الملغاة من أجل تحديثها[5].

---

[1] تارزي خملول، جخيوة طاهر ،متطلبات مراجعة وتحيين النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتوافق مع مستجدات IAS و IFRS، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 15 جانفي 2024، ص18

[2] سيليني جمال الدين، عنون فؤاد، عارجي خالد، تقييم توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات من التطبيق، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2020، ص37.

[3] زغمار أمينة، تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه، مرجع سابق، ص829.

[4] شنايت مراد ،شنايت بلال، معوقات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2024،ص14.

[5] شنايت مراد ،شنايت بلال، مرجع سابق، ص14.

- إحصاء المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة بعد إعداد النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2004 باعتبار أن النظام المحاسبي المالي معد وفق المعايير المحاسبية الدولية التي كانت سارية المفعول إلى غاية سنة 2004[1].
- تكييف المعايير المحاسبية الدولية الجديدة في السياق الجزائري شريطة ألا تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وألا تثير التساؤلات حول التنمية الاقتصادية والقرارت الاقتصادية لتجنب أي تأثير سلبي[2].
- إدراج معايير التقارير المالية الدولية في المشروع الجديد للنظام المحاسبي المالي. [3]

المرحلة الثالثة: تعتمد هذه المرحلة على ما يلي:

تحيين النصوص التنظيمية (قوانين):

- الاطلاع على آراء وتقديرات لجنة تقييس الممارسات المحاسبية .
- إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي المحين .

ولضمان عملية تحيين النظام المحاسبي المالي، وتحقيق توافقه مع مستجدات المنظومة المحاسبية الدولية، لا بد من القيام بما يلي :

- التواصل مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية والفاعلة، وهذا ضمن برامج التوجيه والمساعدات التقنية، إضافة إلى التعاون مع الدول للاستفادة من التجارب السابقة، لتقليل التكاليف والجهد والوقت.
- إنشاء لجنة تتولى متابعة المستجدات، وتشارك في مناقشة وإثراء مسودات التعديلات أو المعايير الجديدة، لا سيما وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يفتح النقاش للمهتمين، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات المحتملة من هذه التعديلات .
- دراسة إمكانيات التطبيق وفق خطة تساهم في تقليل أو تجنب الأضرار المحتملة على مستوى جودة القوائم المالية، خدمات المحاسبة والتدقيق، والآثار الاقتصادية على أصحاب المصالح.

---

[1] تارزي خملول، جخيوة طاهر، مرجع سابق،ص18.

[2] عطية خديجة، مرهون مالك، مرحوم محمد الحبيب، الخيارات المحاسبية لتحيين النظام المحاسبي المالي بين المعايير الكاملة والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2022، ص259.

[3] زغمار أمينة، تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه، مرجع سابق، ص829.

مخطط مراحل تقييم النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم 01_02 : مراحل تقييم النظام المحاسبي المالي

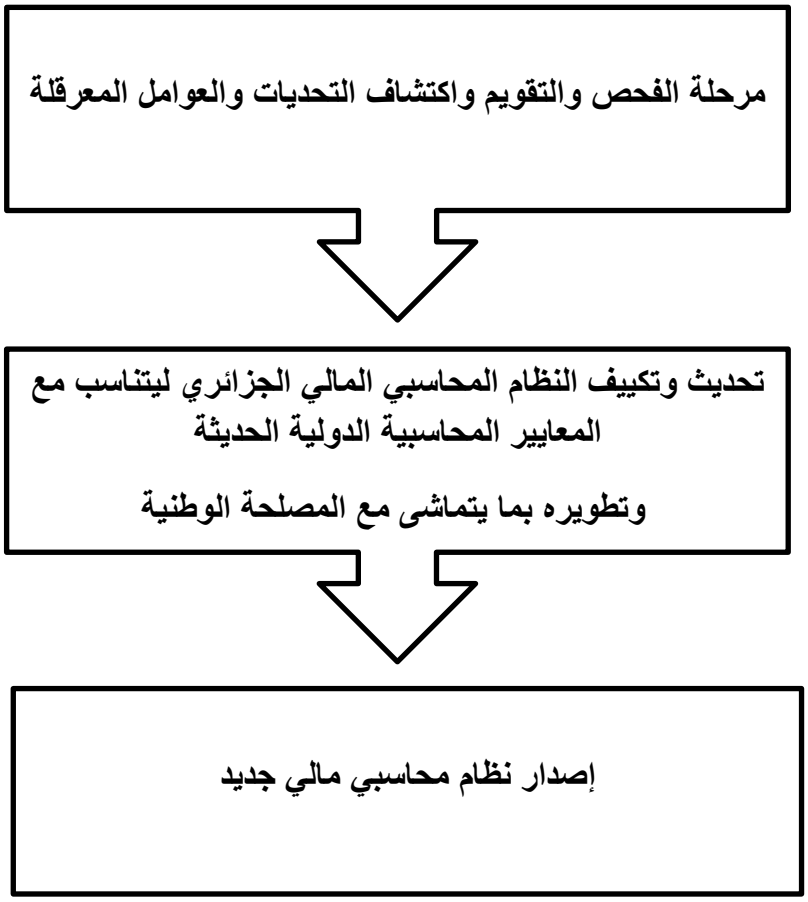

المصدر : من اعداد الطالبين

3.3. الاقتراحات المقدمة بشأن تحيين النظام المحاسبي المالي:

قدم المتدخلون خلال المؤتمر المنعقد بفندق الأوراسي بتاريخ 21/01/2019 الخاص بتحيين النظام المحاسبي المالي مجموعة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي:

- العمل على إنشاء فضاء يسمح بالتواصل بين المعنيين بمهنة المحاسبة.
- الاعتماد على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي التي تم إعدادها على مستوى الجامعات الجزائرية.
- الأخذ بعين الاعتبار تكلفة وضع المعايير المحاسبية الدولية حيز التنفيذ.
- التركيز على تبسيط النظام المحاسبي المالي.
- اقتراح تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمثل 95% من النسيج الاقتصادي.

- التركيز على تكوين المستخدمين من أجل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي المحين.[1]

4. وضع النظام المحاسبي المالي امام المعايير المحاسبية الدولية الحالية:

في ظل موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين، وفي ظل الزخم الذي شهدته صناعات المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فإن الجزائر وسعيا منها المسايرة التطورات العالمية سعت بجد نحو الارتقاء بمؤسساتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي حيث عملت على تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، بحيث يضمن لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة وشفافة تعكس وضعها المالي، وكذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات مفيدة وضمانات كافية لكل من المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين والمساهمين.[2]

إن تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع مرجعية المعايير المحاسبية الدولية كان هو الخيار الأمثل للجزائر لما تتمتع به من خصائص ثقافية اقتصادية وسياسية مما أدى الى وضع نظام محاسبي يستطيع تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية.[3]

ان خيار تبني نظام محاسبي مستوحى من المعايير الدولية يقتضي مواكبة تطوراتها وهذا ما لايعكسه واقع النظام المحاسبي المالي فمنذ دخوله حيز التطبيق، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة من قبل، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية للنظام المحاسبي المحلي فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى بنائها الفكري، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يتخلف عن مواكبة التطورات والتوجهات الحديثة للمحاسبة الدولية، وهو ما يعتبر من أبرز عيوب و اختلالات هذا النظام، فرغم قيام الهيئات الجزائرية المختصة بإصدار بعض التعليمات والآراء المكملة لفهم وتطبيق هذا النظام في صورة الملاحظات المنهجية المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، والواردة ضمن التعليمة رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 .

---

[1] زغمار أمينة، تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه، مرجع سابق، صفحة29-30.

[2] سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص257-258.

[3] المعتز بالله مندي،ياسين بشير، النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبية بين المرجعيتين الفرسية والانجلوسكسونية، المجلد 06، العدد10، ص22.

بالإضافة إلى العديد من الآراء التوضيحية التي صدر آخرها بتاريخ 2019 / 10 / 08 عن لجنة توحيد الممارسات المحاسبية والنزاعات المهنية، حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصروفات ذات الصلة، إلا أن هذا يبقى غير كاف لجعل النظام المحلي يجاري التطورات المستمرة للمحاسبة الدولية[1].

[1] عنون فؤاد، قاضي فاطمة الزهراء، التوجه نحو إعادة التوافق المحاسبي، المجلد17، العدد01، 2021، ص95.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع عن تقييم النظام المحاسبي المالي و ضرورة تحيينه ، والتي تقترب من إشكالية بحثنا، أو التي تطرقت إلى جزء منه.

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية .

اولا : دراسة شنايت بلال .

بعنوان النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين ومعوقات الواقع الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة البويرة ، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF، للتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS IFRS، وتحديد المعوقات الاقتصادية التي تواجه هذا التحيين.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS IFRS متفاوتة من معيار الآخر، إذ حددنا عدد المعايير التي تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري متطلباتها بصفة كلية أو شبه كلية بـ 14 معيار من أصل 40 معيار سائد إلى غاية نهاية 2021 من بينها (IAS01)، أما المعايير التي تبنى متطلباتها بصفة جزئية فتتمثل في 12 معيار من بينها (IFRS03) بينما لم يتبن متطلبات 14 معيار الباقية من بينها (IAS29) وهذا ما جعل وزارة المالية وكل الهيئات الوصية على المحاسبة في الجزائر مطلع سنة 2019 أمام ضرورة بعث مشروع لتحيين النظام المحاسبي المالي SCF بما يتوافق ومستجدات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IAS–IFRS الدولية.

كما خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العراقيل المتعلقة بالواقع الاقتصادي الجزائري تعرقل عملية تحيين النظام المحاسبي المالي، وأهمها عدم الانسجام بين متطلبات معايير IAS–IFRS والنظام الجبائي الجزائري فيما يخص قواعد الاعتراف والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى ركود السوق المالي الجزائري.

ثانيا : دراسة : زغمار أمينة

بعنوان تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه ، مجلة المنهل الإقتصادي ، العدد 02 ، المجلد 05 ، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجموعة من المؤسسات الجزائرية قصد تحديد مجالات تحيينه حيث تناول الجانب النظري للدراسة تقييم شامل للنظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى تحديد مكانته ضمن المعايير المحاسبية الدولية التي تطورت بشكل كبير منذ تبنيه سنة 2010، ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بإجراء دراسة على عينة من المؤسسات، تم من خلالها تحديد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتحديد الإطار المقترح لتحيينه.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن تحيين النظام المحاسبي المالي يجب أن يشمل تعديل جانبيه الشكلي والتقني.

ثالثا : دراسة ريان بن عباس، خالد مسيف.

دراسة بعنوان توجه الجزائر نحو مراجعة النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات المعايير الدولية للمحاسبة و الافصاح المالي ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09 ، العدد 02 ، جوان 2022 .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مواكبة النظام المحاسبي الجزائري SCF للمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي IAS/IFRS وذلك كونه مستوحى منها.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة معرفية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح المالي في نسختها الحديثة لسنة 2021، كما أن تطبيقاته كانت ضيقة في العديد من المجالات مقارنة بأهداف العامة للمعايير الدولية.

المطلب الثاني : دراسات باللغة الاجنبية

اولا : دراسة خماج سليمة .

La conception du système comptable financier algérien (SCF) entre application et mise à jour, thèse de doctorat en science de gestion, option normalisation comptable et audit d'entreprise, École des Hautes Etudes Commerciales, Alger, 2020/2021.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسات نظرا لأن لفترة 10 سنوات تعد كافية لإجراء تشخيص وتقييم نقدي لأوجه القصور فيه والصعوبات التي تواجه تطبيقه، كما هدفت الى دراسة ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي من ناحية حاجة المؤسسات لهذا التحديث من أجل تطبيق افضل لقواعده و من ناحية المتطلبات الخارجية المتعلقة بمتابعة المعايير المحاسبية الدولية المستوحى منها هذا النظام، بعد القرار الذي اتخذه مؤخرا المجلس الوطني للمحاسبة

بمراجعة النظام المحاسبي المالي هدفت الدراسة أيضا الى تحليل الاستراتيجية التي سيتبناها المجلس الوطني في هذه المهمة و الى أي مدى سيأخذ بعين الاعتبار عامل خصائص المحيط الاقتصادي الوطني و عامل تطور معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

أسفرت نتائج الدراسة عن أن عامل الوقت لم يساهم في حل الصعوبات التي واجهها تطبيق النظام المحاسبي والذي يعرف تطبيقا سيئا لحد الآن على مستوى المؤسسات، كما أن هذه المؤسسات ترى بأن التطبيق الجيد لهذا النظام يتطلب مراجعة سريعة لقواعده، كما أظهرت النتائج أن هناك فجوة واضحة حاليا بين النظام المحاسبي والمعايير الدولية مما يتطلب أيضا استدراكها سريعا فيما يتعلق باستراتيجية التحديث فحسب المجلس الوطني للمحاسبة لن يكون مجرد نقل مباشر للمعايير الدولية وانما سيكون التحديث مستند الى خصائص البيئة الاقتصادية الوطنية ، لكن حاليا هذه المراجعة ليست مصحوبة بأي اجراءات من شأنها تسهيل عمليات التحديث لاحقا مثل انشاء لجنة دائمة لرصد و متابعة تطورات المعايير المحاسبية الدولية.

ثانيا : دراسة : سعداوي مراد مسعود , خلادي راضية.

Title: The Efficiency and Relevance of the Financial Accounting System in Algerian Economic Enterprises after 10 Years of Application – An Empirical Study.Journal: Contemporary Economic Research Journal, Issue 02, Volume 03, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا : دراسة فؤاد عنون ، هدى بصاشي.

Title: Requirements for the Success of Updating the Financial Accounting System by Surveying In-Kind Opinions from Professionals and Academics, Journal of Economic Research, Volume 06, Issue 02, 2021.

هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات تحيين النظام المحاسبي المالي من خلال استطلاع أراء عينة من المهنيين والأكاديميين.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الهدف من تحيين النظام المحاسبي المالي هو تقريب المحاسبة المحلية من ممارسات المحاسبة الدولية لتشجيع المستثمرين وجذب رؤوس الأموال، لكن سرعان ما أصيب هذا النظام بالتقادم لثباته رغم دينامكية معايير المحاسبة الدولية وتطورها بإستمرار، مما أدى إلى اانخفاض درجة التوافق المحاسبي بينهما واتساع هذه الفجوة مع مرور الزمن، فأصبح من الضروري تبني إستراتيجية محددة لإعادة تحيين النظام المحاسبي المالي ليتوافق والمعايير المحاسبية الدولية لما تحققه هذه الأخيرة من مزايا اقتصادية.

المطلب الثالث : اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

اولا : اوجه التشابه و الاختلاف لدراسات باللغة العربية .

الجدول رقم 02 : المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسات السابقة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة شنايت بلال , 2022.	الدراستين تناول جانب التحيين النظام المحاسبي المالي .	تناولت دراستنا تقييم لتطبيق النظام المحاسبي وضرورة تحيينه بينما اكتفت الدراسة بضرورة تحيين النظام المحاسبي ومعوقات ذلك، كما تختلف الدراستين من حيث الحدود الزمنية لكل دراسة وأدواتهما .	الاستفادة من الجانب النظري و استغلال بعض النتائج كمعطيات ملخصة مثل تحديد وضع النظام المحاسبي بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية
دراسة : زغمار أمينة ,2022	تشترك الدراستين في تقييم تطبيق النظام المحاسبي والصعوبات التي لا تزال قائمة في تطبيقه، كما تناولت الدراستين جانب تحيين النظام المحاسبي .	تختلف الدراستين من حيث عينة الدراسة حيث طبقت الدراسة السابقة على المؤسسات الاقتصادية، بينما دراستنا ضمت أيضا المحاسبين المعتمدين، الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات كونهم الواقفين على واقع تطبيق المؤسسات	الاستفادة من الاطار النظري من ناحية المراجع، أخذ نظرة مسبقة عن واقع تطبيق النظام المحاسبي.

		للـ SCF ، تختلف الدراستين كذلك من حيث الحدود الزمنية للدراسة.	
ريان بن عباس، خالد مسيف ,2022.	تم في الدراستين تسليط الضوء على جانب تحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة المعايير الدولية.	ركزت الدراسة السابقة فقط على جانب التحيين والكشف عن الفجوة بين الـ SCF و المعايير الدولية، كما تختلف الدراستين من حيث الحدود الزمنية	اثراء الجانب النظري من حيث المراجع.

المصدر : من اعداد الطالبين

ثانيا : اوجه التشابه و الاختلاف لدراسات باللغة الاجنبية .

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسات السابقة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
خماج سليمة,2021.	تشترك الدراستين في تقييم مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسات و ضرورة تحديثه.	اكتفت دراستنا بتقييم تطبيق النظام المحاسبي وضرورة التحيين بينما امتدت الدراسة السابقة لدراسة وتحليل استراتيجية المجلس الوطني للمحاسبة فيما يخص التحيين من خلال مقابلة مع احد أعضاء اللجنة المكلفة بالتحيين	اثراء الجانب النظري و الاستفادة من طريقة البحث في الجانب التطبيقي.
سعداوي مراد مسعود , خلادي راضية .2020.	تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد سنوات من التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	تختلف الدراستين حيث أنه بالاضافة الى تقييم تطبيق النظام المحاسبي تناولت دراستنا جانب ضرورة تحيينه، كما تختلف الدراستين من حيث الحدود الزمنية	الاطلاع على واقع تطبيق النظام المحاسبي وأخذ نظرة مسبقة من خلال نتائج الدراسة

		للدراسة	
دراسة فؤاد عنون ، هدى بصاشي ,2021.	تناولت الدراسة جانب من موضوعنا وهو تحيين النظام المحاسبي	ركزت دراستنا على تقييم تطبيق الـ SCF ودراسة ضرورة التحيين بينما اهتمت الدراسة السابقة بمتطلبات التحيين	اثراء دراستنا في الجانب النظري والاستفادة من مقترحات الباحث

المصدر : من اعداد الطالبين

خلاصة الفصل :

تناول الإطار النظري الأسس العلمية والمفاهيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، من حيث نشأته، أهدافه، ومبادئه الأساسية و دوره في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، وتحقيق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

كما تناول الإطار النظري لهذه الدراسة الإشكاليات المرتبطة بتطبيق الـ SCF عند ادخاله حيز التطبيق، مبرزًا التحديات التي واجهت المؤسسات ، منها: ضعف التكوين، ، وتأخر تحيين القوانين المحاسبية.

كما تناول وضعية النظام المحاسبي أمام المعايير الدولية التي عرفت تغييرات عديدة مقارنة بهذا الاخير الذي بقي جامدا منذ وضعه.

في الاخير تم تناول أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا أو كانت قريبة منه .

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الاول : طريقة وأدوات الدراسة

بعد إلمامنا بالجانب النظري للدراسة و معرفة كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي كمبادئ وقواعد، وأخذ نظرة مسبقة عن ظروف تطبيقه استنادا الى الدراسات السابقة وكذا الاطلاع الاجراءات المتخذة من قبل الوزارة الوصية فيما يخص تحيينه، يأتي هذا الجزء التطبيقي لإعطاء نتائج ميدانية من شأنها الاجابة على الاشكالية المطروحة.

المطلب الاول: أداة الدراسة والعينة المستهدفة

أولا: أداة الدراسة

في هذا الجزء التطبيقي تم الاعتماد على دراسة استقصائية وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حيث انه يعتبر الاداة الانسب كون دراستنا تسعى لتعميم النتائج المتحصل عليها بعد اجراء الدراسة على عينة من المؤسسات و المهنيين.

ثانيا : عينة الدراسة

عينة دراستنا مكونة من فئتين الفئة الاولى تتمثل في مجموع المؤسسات الخاضعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي حيث ان الاستبيان موجه بالتحديد للمدير المالي في المؤسسة أو رئيس مصلحة المحاسبة كونهم المسؤول الاول عن تطبيق النظام المحاسبي ونظرا لخبرتهم وكفاءتهم، أما الفئة الثانية فتتمثل في الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين كونهم الاكثر وقوفا على وضع التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي والصعوبات التي تواجهها المؤسسات.

ثالثا : البرامج الاحصائية المستعملة في الدراسة

من أجل معالجة الاستبيان وتحليل النتائج قمنا بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS الاصدار V22كما قمنا باستخدام برنامج Excel من أجل تمثيل النتائج بمختلف الاشكال والبيانات .

المطلب الثاني : استبيان الدراسة

أولا : بناء الاستبيان

كمرحلة اولى قمنا بإعداد أسئلة الاستبيان انطلاقا من تحديد المعلومات التي يجب الحصول عليها من أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة والاسئلة الفرعية حيث حرصنا على ان تكون الاسئلة واضحة ولا يتخللها أي غموض، موضوعية وغير متناقضة.

فيما يخص تركيب الاستبيان فهو مكون من أربع محاور:

يتضمن العمل أربعة محاور أساسية، يشمل المحور الأول معلومات عامة، ويتناول المحور الثاني تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، فيما يركز المحور الثالث على ضرورة تحيين هذا النظام، ويعرض المحور الرابع آلية التحيين.

و بالنسبة لطبيعة اسئلة فقد استعملنا أنواع مختلفة من الاسئلة لجمع المعلومات الضرورية : اسئلة مغلقة، أسئلة مفتوحة وأسئلة شبه مفتوحة.

الشكل رقم 02 : هيكل الاستبيان

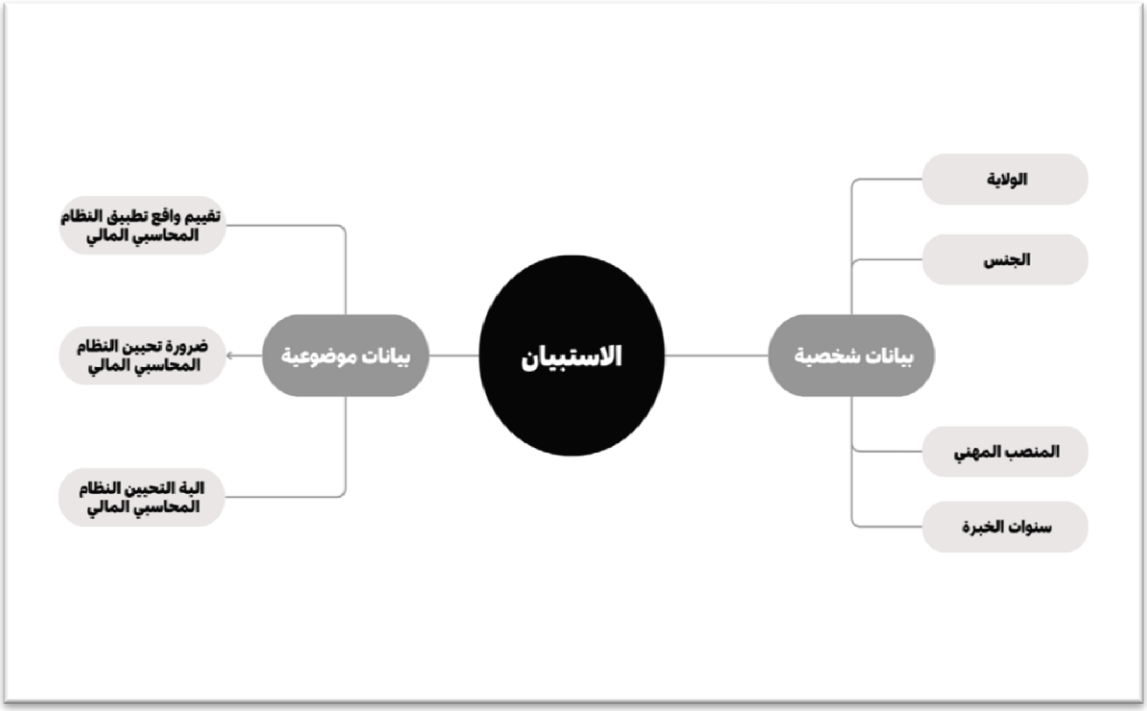

المصدر : من اعداد الطالبين

ثانيا: توزيع وادارة الاستبيان

لإيصال الاستبيان الي أكبر فئة قمنا بتوزيعه ورقيا علي المؤسسات الاقتصادية، المحاسبين المعتمدين، محافظي الحسابات و خبراء محاسبة ، كما تم انشاء استبيان الكتروني بإستعمال Google forms حيث تم ارساله الكترونيا عبر مختلف وسائل التواصل ((Gmail, LinkedIn, Facebook، وفيما يلي ملخص لعدد الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، الملغاة والصالحة للدراسة:

الجدول 04 : نتائج توزيع الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	43	100%
عدد الاستمارات المستلمة	39	90.63%
عدد الاستمارات الملغاة	1	2.32%
عدد الاستمارات الصالحة	38	88.37%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي نتائج الاستبيان

ثالثا: اختبار صدق و ثبات اداة العينة

في البحث العلمي، يُعد الصدق أو الصلاحية مهمة جداً. يُقصد به مدى قدرة أداة القياس على قياس ما صُممت لقياسه بدقة. هذا يعني أن الأداة تقيس الظاهرة أو السمة المقصودة بشكل فعلي .

ولقياس مدى ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان) تم استخدام اختبار الصدق والثبات Alpha de Cronbach للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، حيث يقوم هذا الاختبار على قياس معامل ألفا كرونباخ" والذي يتراوح بين (0) و (1)، فإذا كان المعامل مساويا لـ (0) فإن ذلك يشير إلى عدم ثبات الاستبيان نهائيا، وكلما اقترب المعامل من (1) زاد ثبات الاستبيان، وإذا كان المعامل مساويا لـ (1) فإن ذلك يؤكد على الثبات التام للاستبيان.

الجدول05 : اختبار صدق و ثبات العينة

المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي	5	0.701
الية التحيين النظام المحاسبي المالي	4	0.803

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

بعدما قمنا بحساب قيم معامل الفا كرومباخ وتحصلنا على قيم 0.701 و 0.803، وهي أعلى من 0.6، مما يعني أن الاستبيان صالح للدراسة ومنه يمكننا أن نقوم بتوزيع بقية الاستمارات لبقية أفراد عينة الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها، تفسيرها ومناقشتها

المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة وتحليلها

اولا تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة :

في إطار تصميم الاستبيان، قمنا بوضع ثلاثة أسئلة أساسية لجميع المشاركين تشمل الجنس و المنصب المهني وسنوات الخبرة، بينما خصصنا سؤالين إضافيين للمدراء الماليين ورؤساء مصالح المحاسبة يتعلقان بحجم المؤسسة و نوعها، وذلك لضمان جمع بيانات دقيقة تعكس خصائص الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

تحليل بيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب الولاية : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الولاية.

الجدول رقم 06 : توزيع عينة الدراسة حسب الولاية

الولاية	التكرار	النسبة
برج بوعريريج	38	%100
المجموع	38	100%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 06 ان عينة الدراسة كلها من ولاية برج بوعريريج، وذلك نظرا للكثافة النسبية للمؤسسات الاقتصادية في هذه الولاية، بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها، مما ساعد على جمع البيانات.

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب الجنس : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم 07 : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	23	60.5%
انثي	15	39.5%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تقدر نسبة الذكور بـ: (60.5%) أي ما يوافق 23 فرد، في مقابل (39.5%) فقط بالنسبة لفئة الإناث ما يوافق 15 فردا .

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب المنصب المهني : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المنصب المهني.

الجدول رقم 08 : توزيع عينة الدراسة حسب المنصب المهني

الجنس	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة المحاسبة	25	65.8%
مدير مالي	9	23.7%
محاسب معتمد	1	2.6%
خبيرحسابات	1	2.6%
محافظ حسابات	1	2.6%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

يُلاحظ أن أفراد عينة البحث حسب المنصب المهني تتوزع بأكبر نسبة لمهنة رئيس مصلحة المحاسبة بنسبة (65.8 %)، وبنسبة (23.7%) لمهنة مدير مالي، وبنفس النسبة لباقي المهن (محاسب معتمد، خبير حسابات ومحافظ حسابات)، حيث بلغت (2.6%) ، وهذا يعود لكون اغلب الاستبيانات المسترجعة هي التي كانت موجهة للمؤسسات.

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

الجدول رقم 09: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الجنس	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	10	26.3%
بين 5 الي 15 سنة	18	47.4%
اكثر من 15 سنة	10	26.3%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

نلاحظ أن أفراد عينة البحث حسب الخبرة المهنية تتوزع بنفس النسبة (26.3 %) (26.3 %) للفئتين (أقل من 5سنوات) و(أكثر من 15 سنة) على التوالي، وبنسبة (47.4%) للفئة (من 5 إلى 15 سنة) مما يشير ان اغلب افراد العينة لديهم خبرة تسمح لهم بإبداء تقييم واقعي للدراسة .

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب نوع المؤسسة : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة.

الجدول رقم 10: توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة
مؤسسة عمومية	7	20%
مؤسسة خاصة	27	77.14%
مؤسسة مختلطة	1	2.85
المجموع	**35**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تتوزع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة بأكبر نسبة للمؤسسة الخاصة بنسبة (77.14%)، تليها المؤسسة العمومية بنسبة (20%)، وبأقل نسبة المؤسسة المختلطة بنسبة (2.85%) و هذا التوزيع راجع الي انتشار أوسع للمؤسسات الخاصة بولاية برج بوعريريج.

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة حسب حجم المؤسسة : يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة .

الجدول رقم 11: توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

الجنس	التكرار	النسبة
مؤسسة كبيرة	12	34.25%
مؤسسة متوسطة	22	62.85%
مؤسسة صغيرة	1	2.85%
المجموع	**35**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

يُلاحظ أن أفراد عينة البحث حسب حجم المؤسسة تتوزع بأكبر نسبة للمؤسسة المتوسطة بنسبة (62.85%)، تليها المؤسسة الكبيرة بنسبة (34.25%)، وبأقل نسبة للمؤسسة الصغيرة حيث بلغت (2.85%).

ثانيا تحليل بيانات المحور الثاني :

السؤال رقم 01 : عند اعدادكم للقوائم المالية من تأخذون بعين الاعتبار كمستعمل رئيسي للمعلومات المالية .

الجدول رقم 12 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 01

السؤال رقم 01	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المستثمرين والمساهمين	**15**	**39.5%**	**23**	**60.5%**
الادارة الجبائية	**29**	**76.3%**	**9**	**23.7%**
أصحاب المصلحة الاخرين	**11**	**28.9%**	**27**	**71.1%**
المجموع	**38**	**100%**	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 03 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 01

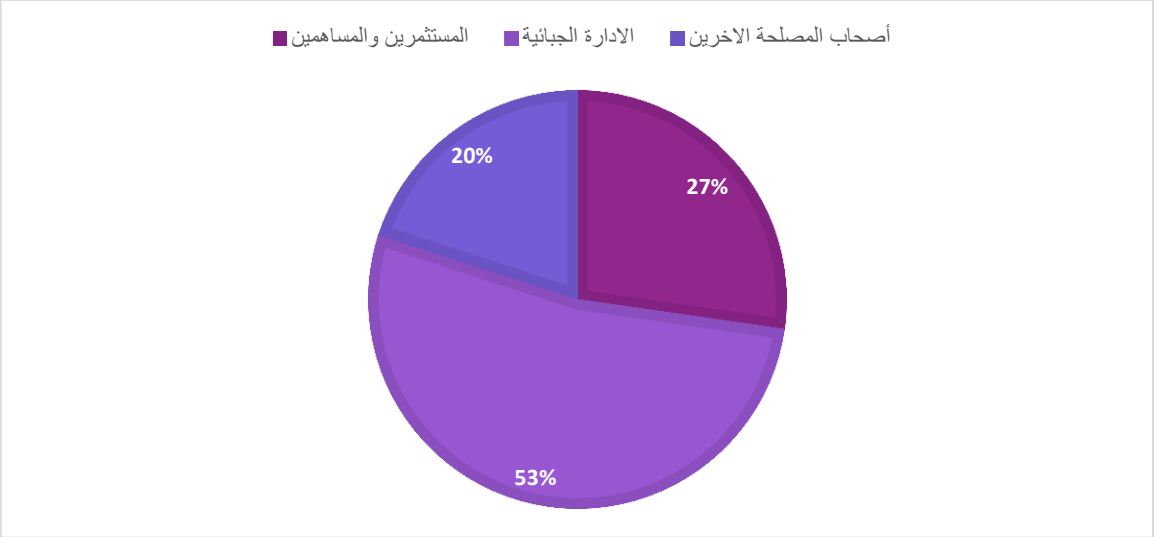

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تظهر النتائج أن أكبر نسبة من المستجيبين يعتبرون أن المؤسسات تأخذ الإدارة الضريبية كمستفيد رئيسي من المعلومات المالية، بينما نسبة قليلة فقط يعتبرون أن المستثمرين والمساهمين هم المعنيون أكثر بهذه المعلومات. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الشركات لا تزال تنظر إلى المحاسبة كوسيلة تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تلبية متطلبات الإدارة الضريبية، على حساب بقية الأطراف المعنية.

السؤال رقم 02 : هل تقوم المؤسسة بتقييم بعض أصولها الثابتة وفقا لطريقة اعادة التقييم (القيمة العادلة)

الجدول رقم 13 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 02

	التكرار	النسبة
نعم	17	44.7%
لا	21	55.3%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 04 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 02

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

حسب النتائج، أشار 44.7% من المستجوبين إلى أن المؤسسات لا تقوم بتقييم اصولها الثابتة وفقاً لطريقة إعادة التقييم، في حين أفاد 55.3% أن المؤسسات تلجأ إلى القيمة العادلة في تقييم اصولها الثابتة.

السؤال رقم 2-1 : اذا كانت الاجابة بـ لا فما هو السبب

الجدول رقم 14 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 2-1

السؤال رقم 2-1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم وجود معلومات وتفاصيل حول قواعد القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	8	34.78%	15	65.21%
غياب الأسواق النشطة والفعالة	8	34.78%	15	65.21%
تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة	10	43.47%	13	56.51%
عدم الاعتراف بهذا التقييم من قبل إدارة الضرائب	4	17.39%	19	82.60%

طريقة جد مكلفة بالنسبة للمؤسسة	3	13.04%	20	86.95%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 05 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 2-1

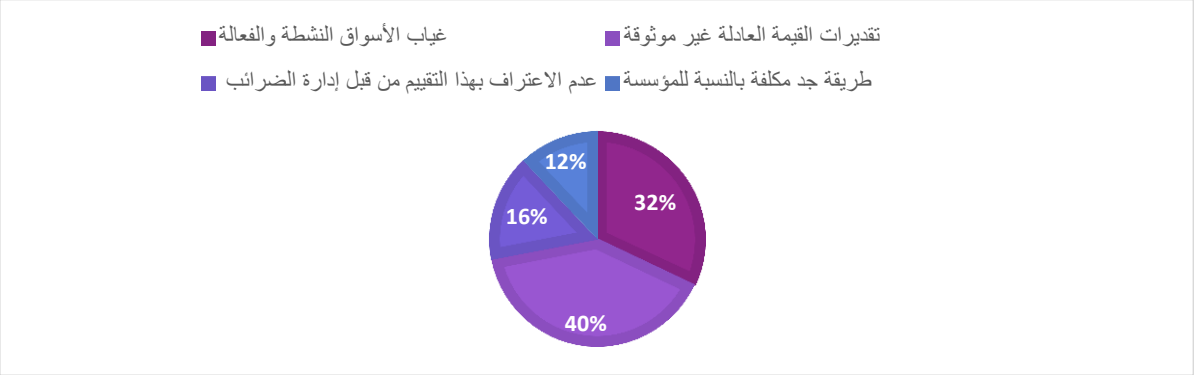

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

فيما يخص أسباب عدم تطبيق طريقة إعادة التقييم، تظهر النتائج أن تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة يبقى السبب الرئيسي الذي يمنع تطبيق هذه الطريقة بنسبة 43.47%. 34.78% من المستجوبين يعتبرون عدم وجود معلومات وتفاصيل حول قواعد القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي و غياب الأسواق النشطة والفعالة مما يدفع الشركات إلى تجنب هذا النوع من التقييم، و13.04% من المستجوبين يرون أن هذا النوع من المعالجة مكلف جداً بالنسبة للشركات مما يعيق استخدامه، كما أن عدم اعتراف الإدارة الضريبية بهذا التقييم يعتبر عاملاً لعدم التطبيق بالنسبة لـ 17.39% من المستجوبين.

السؤال رقم 03 : هل تقوم المؤسسة بإجراء اختبارات انخفاض القيمة على أصولها؟

الجدول رقم 15 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 03

	التكرار	النسبة
نعم	24	44.7%
لا	14	55.3%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 06 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 03

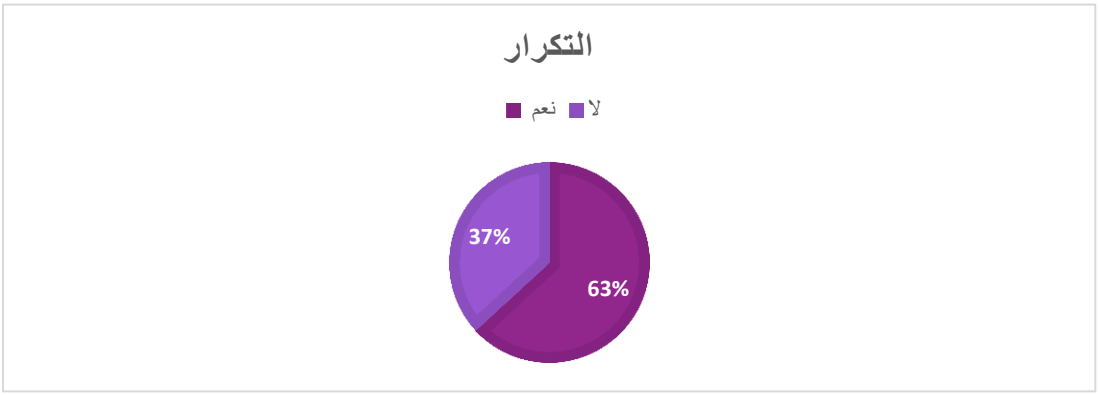

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تكشف الإحصائيات أن نسبة44.7% من المؤسسات لا تقوم بإجراء اختبارات انخفاض القيمة لأصولها، مقابل عدد 55.3 % من الشركات التي تقوم بهذه الاختبارات.

وبخصوص عدم التطبيق، فبعضهم برره بعدم كفاءة المهنيين الممارسين، بينما يرى آخرون أن الشركات غير واعية وغير مدركة للفائدة الحقيقية من هذه الاختبارات، في حين يعزو آخرون السبب إلى غياب اقتصاد سوق حقيقي في بلدنا.

السؤال رقم 3-1 : اذا كان الاصل لا يولد تدفقات نقدية بشكل مباشر، هل يتم اللجوء الى تحديد القيمة القابلة للاسترداد لهذا الأصل انطلاقا من وحدة توليد التدفقات النقدية (UGT) التي ينتمي اليها.

الجدول رقم 16 :توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 3-1

	التكرار	النسبة
نعم	18	75%
لا	6	25%
المجموع	**24**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

حسب إجابات المستجوبين فإن% 25 من المؤسسات لا تلجأ إلى الوحدة المُولدة للنقد لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما.

السؤال رقم 3-2 : كانت الاجابة بـ لا، فهذا راجع الى :

الجدول رقم 17 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 3-2

السؤال رقم 3-2	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تعقيد العملية ونقص الكفاءة المهنية	5	%83,33	1	% 54.54
نظرا لان النظام المحاسبي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد وحدة التوليد النقدي	4	%66,66	2	%33,33

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرح 83.33%من المستجوبين أن الشركات لا تقوم بهذا المعالجة بسبب تعقيد العملية ونقص الكفاءة المهنية في حين نسب 66.66% من المستجوبين نظرا لان النظام المحاسبي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد وحدة التوليد النقدي.

وبالتالي، فإن اختبارات انخفاض القيمة لا تقوم بها العديد من الشركات، وتبقى فكرة القيمة العادلة غير معروفة أو غير مفهومة بشكل جيد لدى الغالبية، أما بالنسبة لتلك التي يبدو أنها تتحكم فيها، فإن هذا التحكم يقتصر في الواقع على الجوانب التقنية ويتجاهل الجوانب المتعلقة باتخاذ القرار.

السؤال 4: عندما يكون لأصل مكونات تختلف مدة اهتلاكها هل يتم معالجتها كأصول منفصلة (النهج حسب المكونات) ؟

الجدول رقم 18 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 4

	التكرار	النسبة
نعم	21	55.3%
لا	17	44.7%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين

صرح 55.3% من المستجوبين انه يتم معالجة اصل منفصل عندما يكون للاصل مكونات تختلف مدة اهتلاكها ,بينما نسبة 44.7% صرحت انه لا تتم معالجته بطريقة منفصلة.

السؤال رقم 4-1 : اذا كانت الاجابة بلا، ما سبب ذلك

الجدول رقم 19 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 4-1

السؤال رقم 4-1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم معرفة هذه القاعدة	**12**	**%70,58**	**5**	**%29,41**
صعوبة القيام بالعملية من طرف المحاسب	**13**	**%76,47**	**4**	**%23,52**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

برر 70.58% من المستجوبين عدم معالجة اصل بطريقة منفصلة عند اختلاف مدة اهتلاكه بعدم معرفة هذه القاعدة بينما نسبة 76.47 منهم برروا ذلك بصعوبة القيام بالعملية من طرف المحاسب.

ما هي طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة :

الجدول رقم 20 : توزيع عينة الدراسة حسب طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة

طريقة الاهتلاك	التكرار	النسبة
الاهتلاك الخطي	36	94.73%
الاهتلاك المتزايد	0	0%
الاهتلاك المتناقص	1	2.6%
وحدات الانتاج	1	2.6%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة

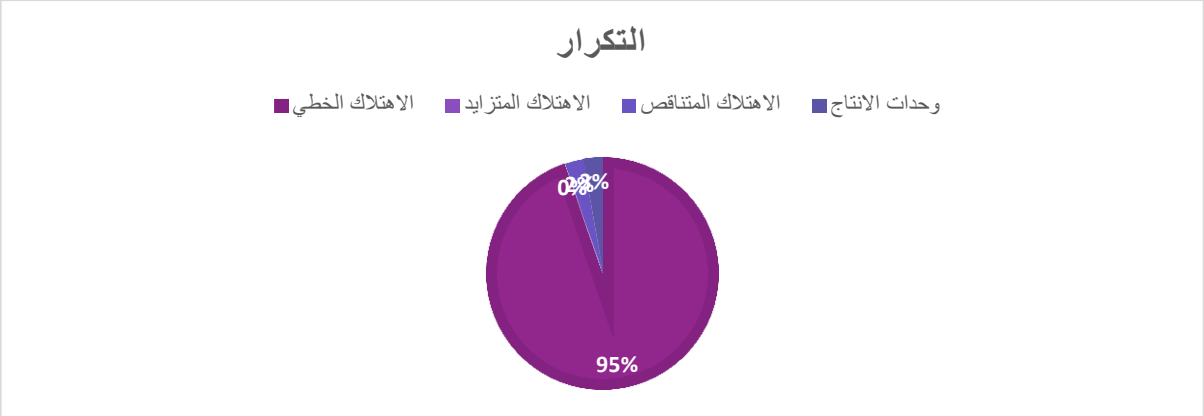

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تظهر النتائج أن معظم المؤسسات تستخدم طريقة الإهلاك الخطي بنسبة 94.73%.

السؤال 4-2 : على أي أساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك

الجدول رقم21 : توزيع عينة الدراسة حسب اساس اختيار طريقة الاهتلاك

السؤال 4-2	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تناسبه مع وتيرة استهلاك الاصل	18	47.4%	20	52.6%
طريقة معترف بها من طرف الادارة الجبائية	25	65.8%	13	34.2%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 08 : توزيع عينة الدراسة حسب اساس اختيار طريقة الاهتلاك

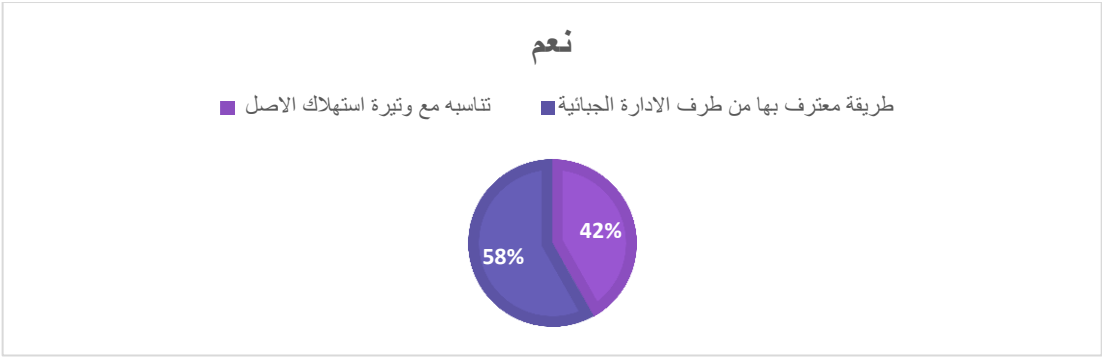

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن اعتراف الإدارة الضريبية هو العامل الحاسم في اختيار المؤسسات لطريقة الإهتلاك، في حين أن عددا قليلا جدا من المؤسسات يأخذ بعين الاعتبار مدى توافق طريقة الإهلاك المعتمدة مع وتيرة الاستغلال للاصل .

وعليه، فعلى الرغم من وجود عدة خيارات يوفرها النظام المحاسبي المالي فيما يخص أنواع الإهتلاك بما يتلاءم مع وتيرة نشاط المؤسسات ، إلا أن هذه الأخيرة في اختياراتها المحاسبية تسعى دائما إلى تلبية متطلبات الإدارة الضريبية حتى وإن كان ذلك على حساب أهداف ملاك الشركة.

السؤال رقم 05 : هل تقوم المؤسسة بإدخال تكاليف الاقتراض المخصص مباشرة لشراء أو بناء أصل معين في تكلفة هذا الاصل؟

الجدول رقم22 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 05

	التكرار	النسبة
نعم	24	63.2%
لا	14	36.8%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 09 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 05

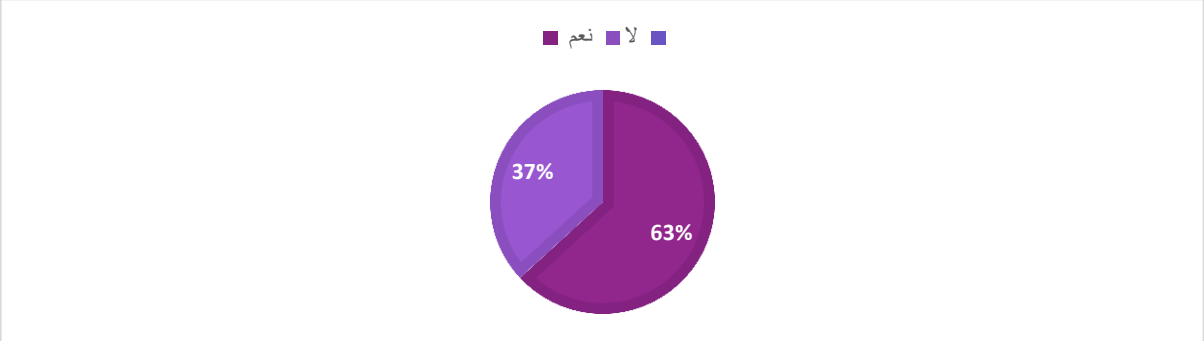

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرح 63.2% من المستجوبين بأن المؤسسة تقوم بإدخال تكاليف الاقتراض المخصص مباشرة لشراء اصل معين في تكلفته بينما صرح آخرون بنسبة 36.8% بعدم ادخاله في التكلفة.

السؤال رقم 05 –1 : اذا كانت الاجابة بـ لا فلماذا

الجدول رقم 23 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 05 –1

السؤال رقم 05 –1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم معرفة هذه القاعدة	6	42.85%	8	57.14%
لان القاعدة ليست اجبارية	7	%50	7	50%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 10: توزيع عينة الدراسة حسب رقم السؤال 05 –1

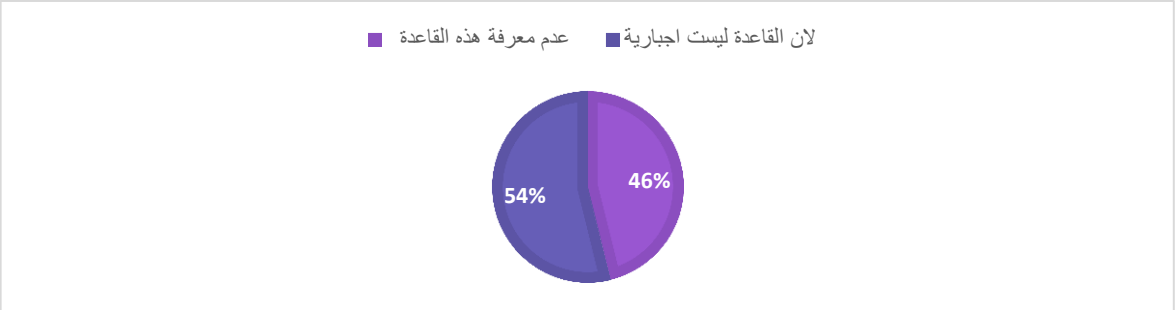

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

يري 50% من المستجوبين انها ليست قاعدة اجبارية بينما 42.85% صرح بعدم معرفة هذه القاعدة.

السؤال رقم 06 : هل تملك المؤسسة أدوات مالية جاهزة للبيع

الجدول رقم 24 توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 06

	التكرار	النسبة
نعم	8	21.1%
لا	30	78.9%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 11 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 06

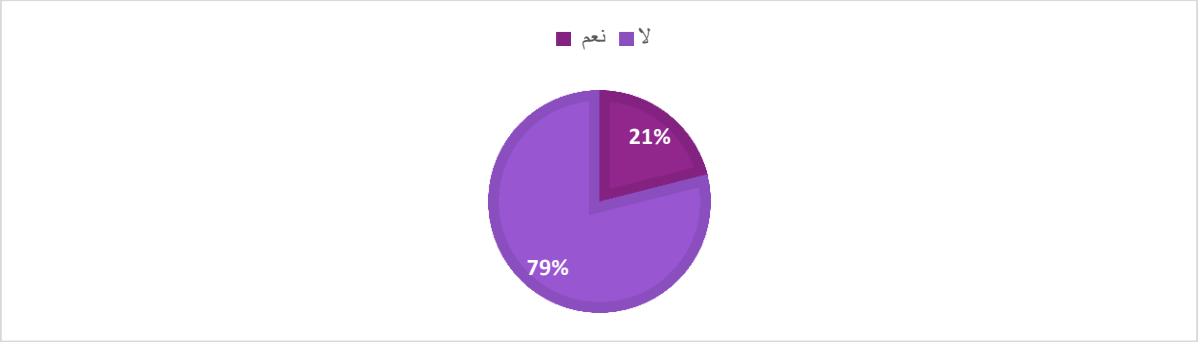

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

حسب إجابات المستجوبين نلاحظ أن أغلب المؤسسات بنسبة 78.9% لا تملك ادوات مالية جاهزة للبيع.

السؤال رقم 06_1 : هل تقومون بتقييم الادوات المالية الجاهزة للبيع وفق طريقة القيمة العادلة

الجدول رقم 25: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 06_1

	التكرار	النسبة
نعم	5	%62.5
لا	3	37.5%
المجموع	**8**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 12 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 6_1

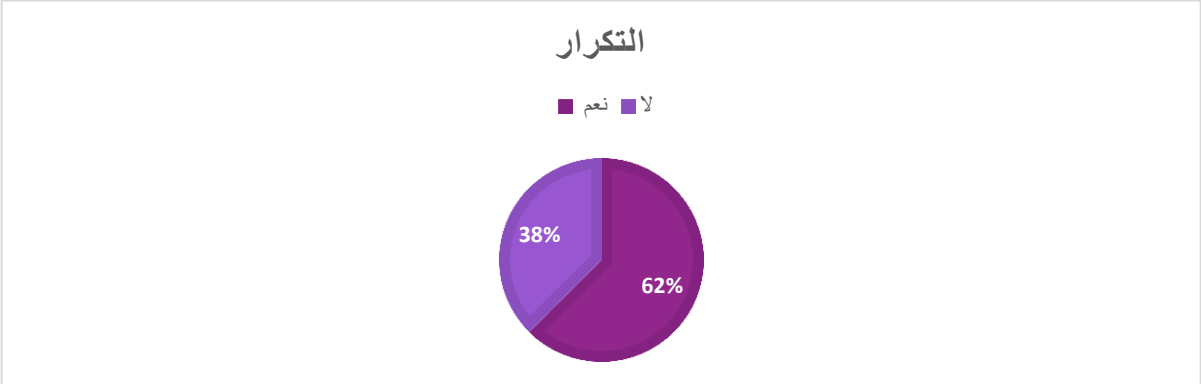

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تقوم المؤسسات بنسبة 62.5% بتقييم الادوات المالية وفق القيمة العادلة ، بينما بنسبة 37.5% لا تقيمها بالقيمة العادلة.

السؤال رقم : 07 هل تقوم المؤسسة بعملية الادماج

الجدول رقم 26: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 07

	التكرار	النسبة
نعم	21	55.3%
لا	17	44.7%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم13: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 07

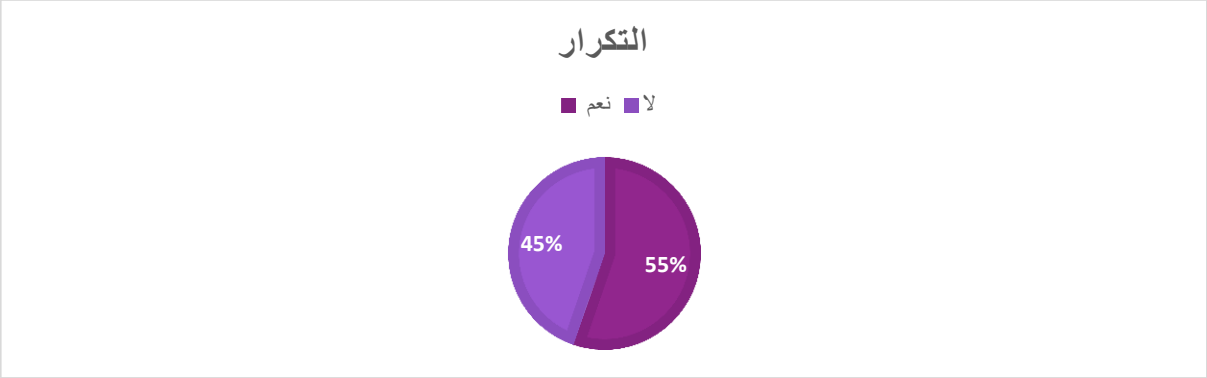

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

55.3% من المؤسسات تقوم بعملية الادماج بينما نلاحظ 44.7% منها لا تقوم بهذه العملية.

السؤال رقم 7-1 : هل تجدون صعوبة للقيام بهذه العملية

الجدول رقم 27: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-1

	التكرار	النسبة
نعم	14	66.66%
لا	7	33.33%
المجموع	**21**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 14: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-1

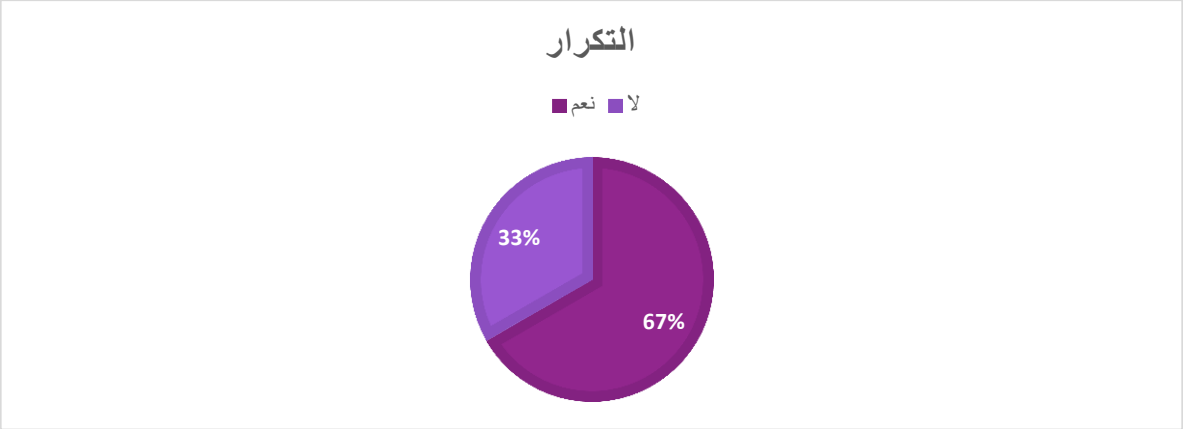

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرحت 66.66% من مؤسسات بانها تجد صعوبة في القيام بعملية الادماج.

السؤال رقم 7-2 : اذا كانت الاجابة بنعم فإلى ماذا يعود ذلك

الجدول رقم 28: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-2

السؤال رقم 05 -1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نقص كفاءة المحاسبين واتقان تقنيات الادماج	9	64.28%	5	35.71%
عدم وجود تفصيلات كافية في النظام المحاسبي فيما يخص هذه العملية	4	28.57%	10	71.42%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 15: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 7-2

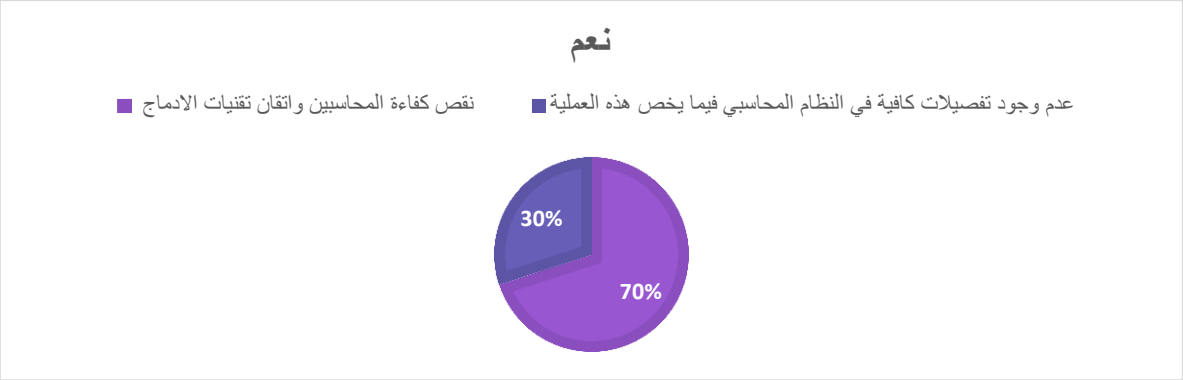

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

عبر مستجوبين عن صعوبة هذه العملية بسبب نقص كفاءة المحاسبيين و اتقان تقنيات الادماج بنسبة 64.28% بينما 28.57% بعدم وجود تفصيلات كافية في النظام المحاسبي فيما يخص هذه العملية.

السؤال 08 : هل تقوم المؤسسة بتطبيق نوع عقد ايجار تمويلي

الجدول رقم 29: توزيع عينة الدراسة حسب نوع عقد ايجار تمويلي

	التكرار	النسبة
نعم	26	68.4%
لا	12	31.6%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 16 : توزيع عينة الدراسة حسب نوع عقد ايجار تمويلي

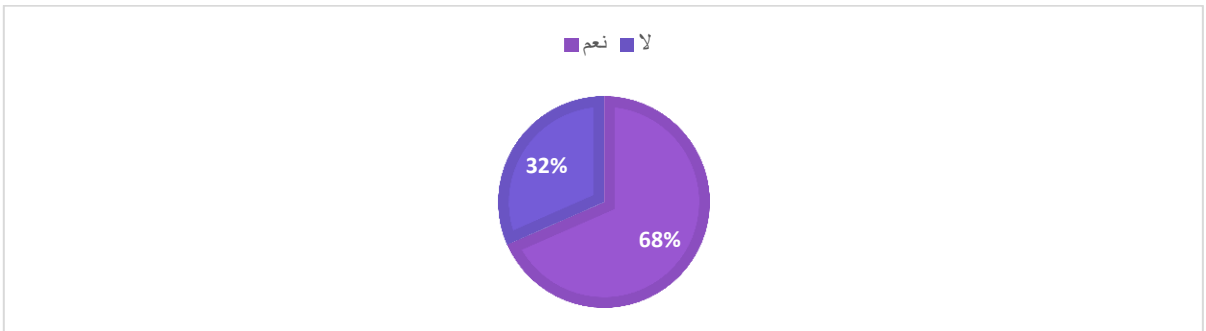

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرح المستجوبين بنسبة 68.4% بأن المؤسسات انها تطبق عقد الايجار التمويلي بينما بنسبة 12% بعدم تطبيقه.

السؤال 8-1 : اذا كانت الاجابة بلا فلماذا

الجدول رقم 30: توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 8-1

السؤال رقم 05 -1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لان المؤسسة تعتبر أن هذا النوع من العقود مكلف	8	57.14%	6	42.85%
لانه غير معترف به من طرف الادارة الجبائية	4	28.57%	10	71.42%

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 17 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 8-1

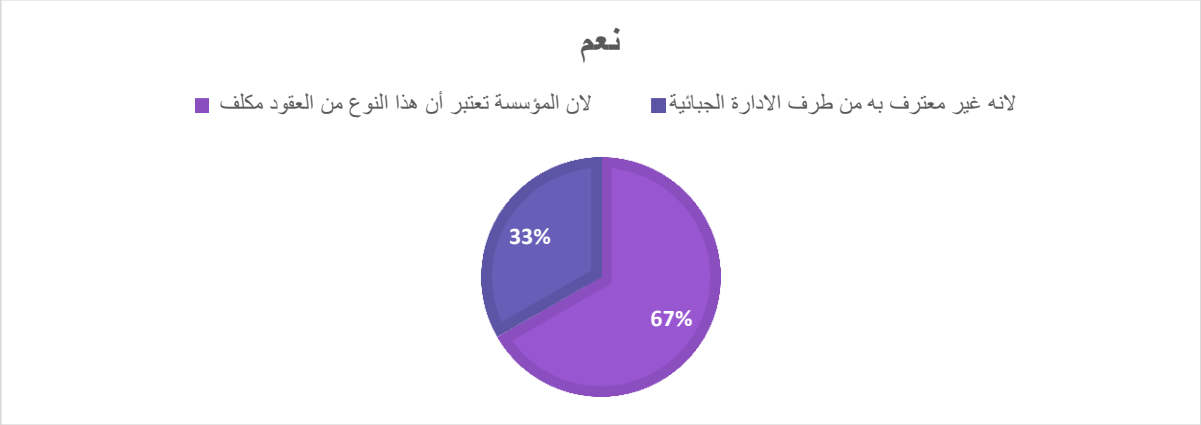

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

يري المستجوبين ان سبب عدم تطبيق ايجار تمويلي راجع الي ان مؤسسة تعتبره مكلف بالنسبة للمؤسسة (57.14%) بينما بنسبة 28.57% يرجع سبب عدم تطبيقه بعدم اعتراف به من الادارة الجبائية بينما يري بعض بأنه حرام و منافي للشريعة الإسلامية.

السؤال رقم 09 : هل تجدون صعوبة في معالجة الضرائب المؤجلة

الجدول رقم 31 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 09

	التكرار	النسبة
نعم	16	42.1%
لا	22	57.9%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 18 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 9.

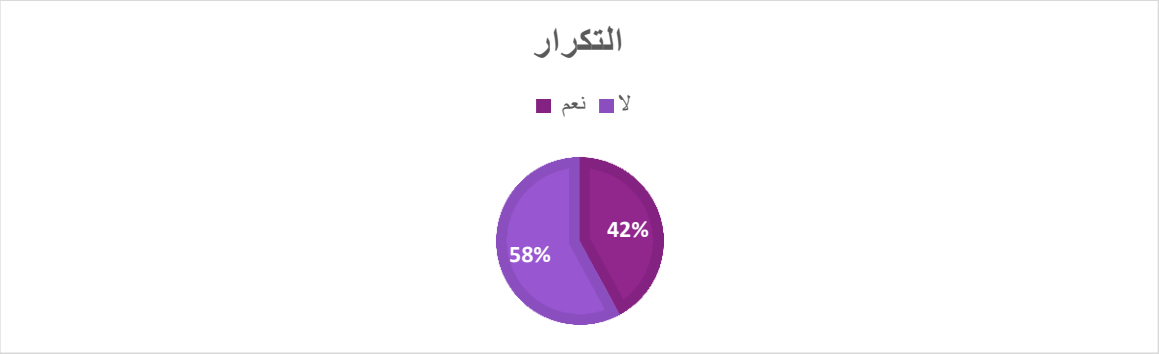

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

42.1% من مؤسسات تجد صعوبة في معالجة الضرائب المؤجلة.

السؤال رقم 9-1 : اذا كانت الاجابة بنعم فلماذا

الجدول رقم 32 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 9-1

السؤال رقم 9-1	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم وجود شرح مفصل في النظام المحاسبي	**4**	**23.52%**	**12**	**75%**
نقص كفاءة المحاسبين	**4**	**23.52%**	**12**	**75%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 19 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 9-1

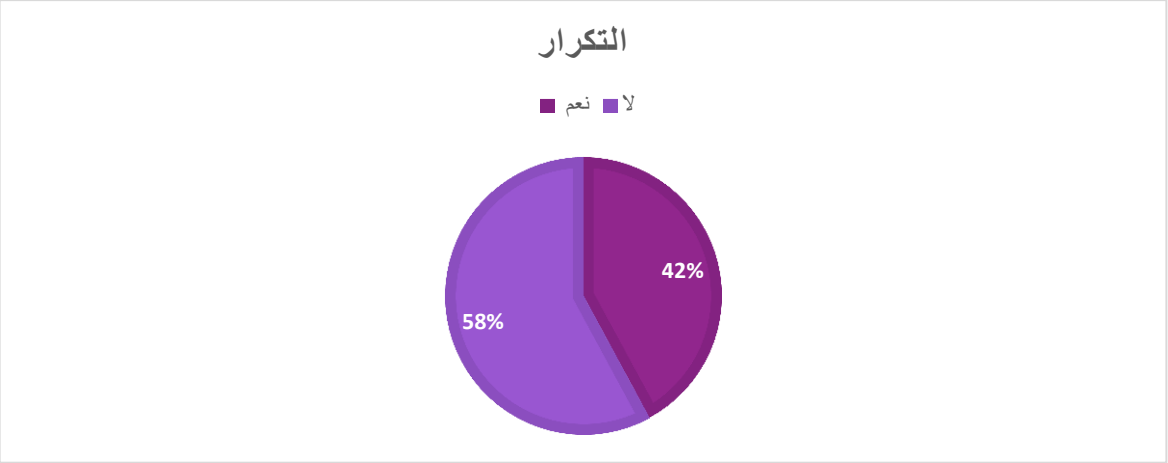

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرح المستجوبين سبب هذه الصعوبة في عدم وجود شرح محاسبي مفصل و نقص كفاءة المحاسبين و أيضا بأنها تأخذ وقت كبير و معقدة في قوانينها.

السؤال 10 : هل تعتقد أن المؤسسة لها معرفة واسعة حول ما يسمى بالدمج المحاسبي

الجدول رقم 33 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال رقم 10

	التكرار	النسبة
نعم	19	50%
لا	19	50%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 20 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 10

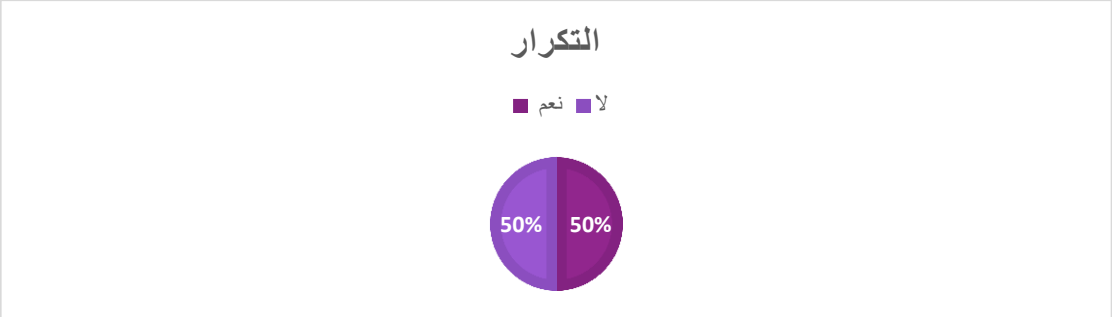

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

يري نصف المستجوبين بأن للمؤسسة معرفة واسعة بما يسمي بالدمج المحاسبي بينما نصف اخر صرح بعدم معرفتهم به.

السؤال 11 :هل تجد المؤسسة عموما صعوبات فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي

الجدول رقم 34 : توزيع عينة الدراسة حسب اسؤال رقم 11

	التكرار	النسبة
نعم	9	23.7%
لا	29	76.3%
المجموع	**38**	**100%**

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 21 : توزيع عينة الدراسة حسب السؤال 11

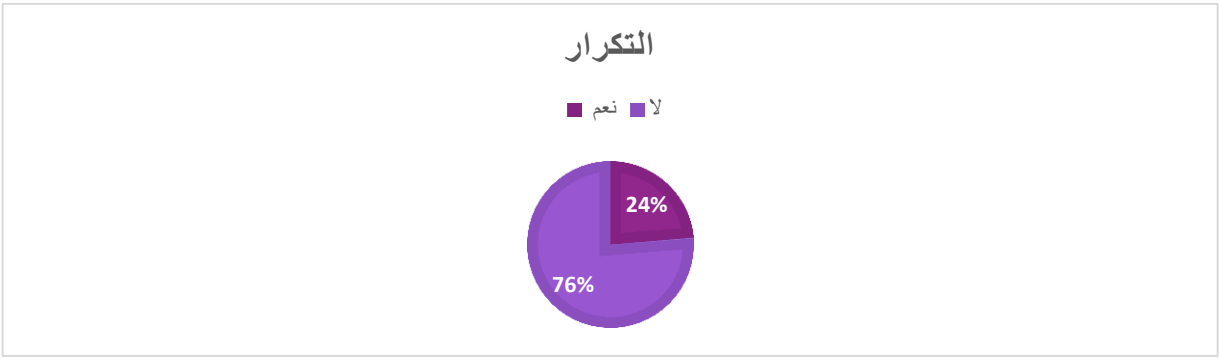

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

صرح ما نسبته 24 % من المستجوبين بوجود صعوبة في تطبيق النظام المحاسبي المالي. و ذلك بسبب :

- تأصل النظام المحاسبي السابق في ذهنية الممارسين للمهنة سواء كانوا أصحاب المهنة الحرة من محاسبين معتمدين وخبراء محاسبة ومحافظي حسابات أو محاسبي المؤسسات الاقتصادية حيث كان من الصعوبة إقناعهم بأن النظام الجديد يختلف كليا عن النظام السابق حيث لاحظنا تجذر الممارسة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي بشكل جعل مفهوم هؤلاء للنظام الجديد أنه مجرد تغيير في مدونة الحسابات ,كما أن الأهداف المحاسبية للنظام السابق راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها، كما أن العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الكم المطلوب حتى يتسنى لهم التكيف معه.
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه و تكوين الأساتذة و المؤطرين.
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون و إجبارية تطبيقه و مع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات تكوين كل محاسبيها.
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مما يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة.

2-تحليل المحور الثالث و الرابع

تم الاعتماد في المحور الثالث و الرابع علي اسئلة مغلقة و تمت معالجتها باستعمال سلم ليكارت:

سلم ليكارت : وتعد طريقة ليكرت من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات في البحوث العلمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لاختصارها للوقت والجهد، بالإضافة إلى سهولة تصميمها وتطبيقها وتصحيحها، وارتفاع درجة ثباتها وصدقها. وتتكوَّن من خمسة خيارات مدرجة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 35: سلم ليكارت الخماسي .

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5
المجال	(1.8_1)	(2.60_1.81)	(3.40_2.61)	(4.20_3.41)	(5_4.21)
المستوي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

2_1 تحليل بيانات المحور الثالث : ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم 36: مخرجات برنامج SPSS للمحور الثالث.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
1_هل تعتقد أن محتوى النظام المحاسبي المالي كمبادئ وقواعد كافي وملم بكل ما تحتاجه المؤسسة ليتم تطبيقه تطبيقا جيدا.	3.6842	1.21043	مرتفع
2_هل ترى ضرورة اضافة تفصيلات فيما يخص بعض القواعد	3.8421	1.00071	مرتفع
3_هل ترى ضرورة اضافة بعض القواعد نظرا للتطورات الاقتصادية للبلد وظهور احتياجات جديدة للمؤسسة .	3.9737	0.97223	مرتفع
4_هل ترى ضرورة تعديل بعض القواعد أو الغاءها نظرا لعدم توافقها مع طبيعة المؤسسات الجزائرية ومحيطها الاقتصادي .	3.8421	1.00071	مرتفع
5_هل تعتقد بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي	3.5000	1.10893	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	3.76842	1.0585246	مرتفع

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ا

لشكل رقم 22 : مخرجات برنامج SPSS للمحور الثالث.

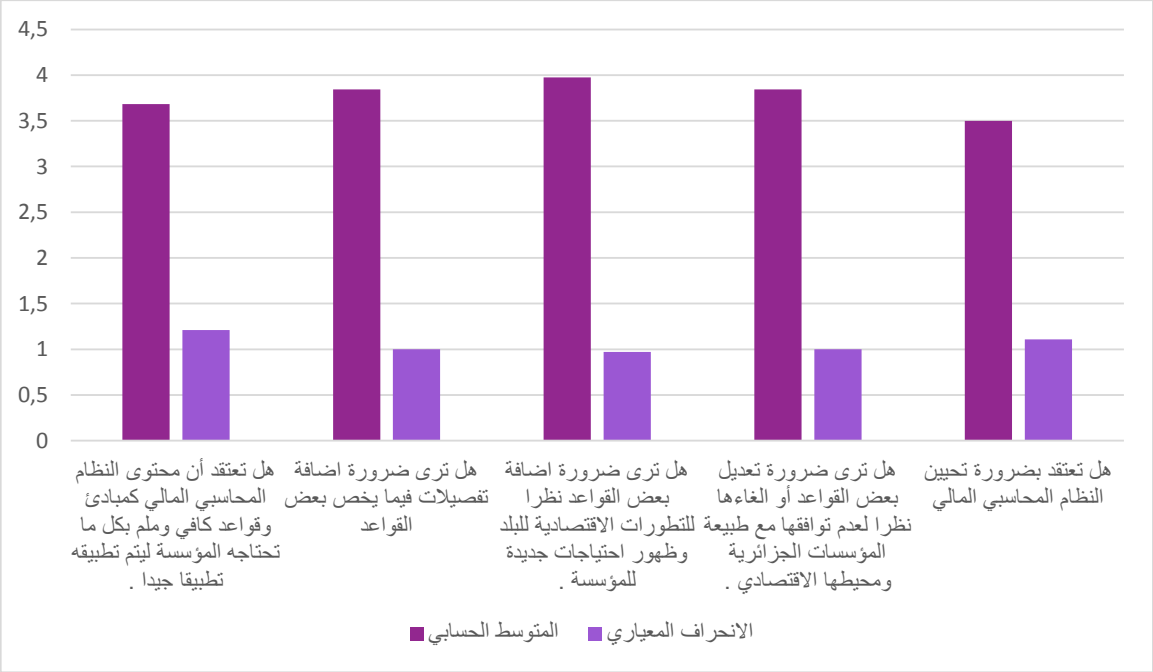

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

تظهر نتائج الجدول رقم 36 و الشكل رقم 22 أن جميع أفراد العينة يأكدون على ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.76842، وهي قيمة تنتمي إلى الفئة الرابعة في مقياس ليكرت الخماسي[3.41 – 4.20]، بدرجة موافق. كما أن قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 1.0585246 قريبة من الواحد ، وهو ما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة وعدم تشتتها.

كما ان العبارات (2، 3، 4) قد ساهمت بشكل أكبر في رفع مستوى الترابط بين الإجابات، بمتوسطات حسابية على التوالي: 3.8421، 3.8421، 3.8421، وانحرافات معيارية تراوحت بين 0.97233 و 1.00071، حيث عبرت هذه العبارات عن الحاجة لإضافة قواعد جديدة نظرا للتطورات الاقتصادية، وتعديل أخرى لعدم توافقها مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية، إلى جانب إدراج تفصيلات إضافية في بعض القواعد القائمة.

وبالاعتماد على هذه المعطيات، يتضح أن هناك توافقا واسعا بين آراء أفراد العينة حول ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي المعتمد في المؤسسات الجزائرية، إذ يرى أغلبهم أن المحتوى الحالي، رغم شموليته النسبية، لا يفي بكافة الاحتياجات العملية، مما يستوجب مراجعته ليتوافق أكثر مع طبيعة المؤسسة الجزائرية ويستجيب لاحتياجاتها ليتم تطبيقه بالشكل المطلوب.

2-2 تحليل بيانات المحور الرابع : الية التحيين النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم 37: مخرجات برنامج SPSS للمحور الرابع .

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
1_هل تعتقد ان تشكيلة فريق العمل المكلف بتحيين النظام المحاسبي والمتكون من 12 مهني و2 ممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة تعد مناسبة لإجراء هذا التحيين.	3.2105	1.16614	متوسط
2_هل تعتقد ان خارطة الطريق الخاصة بمراجعة وتحديث النظام المحاسبي التي تضم: دراسة لواقع تطبيق النظام المحاسبي والوقوف على كل مشاكل التطبيق، دراسة لجميع تطورات المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005، تبني المعايير التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومؤسساتها، تعد فعالة للقضاء على مشاكل التطبيق ومواكبة المعايير الدولية	3.3421	1.04691	متوسط
3_هل تعتقد بوجوب إنشاء خلية لليقظة تعمل تحت وصاية الجهاز الذي يتولى مهام التنظير المحاسبي، وتتولى مهام متابعة التطورات والتعديلات المستمرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	3.8158	0.86541	مرتفع
4_هل تعتقد بوجوب تفعيل دور اللجان المكلفة بتقييس الممارسات المحاسبية وجعلها جهاز مستقل عن الوزارة الوصية حيث يتولى مهام التنظير المحاسبي في الجزائر.	3.8947	0.98061	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	3.565775	1.0147675	مرتفع

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

الشكل رقم 23 : مخرجات برنامج SPSS للمحور الرابع.

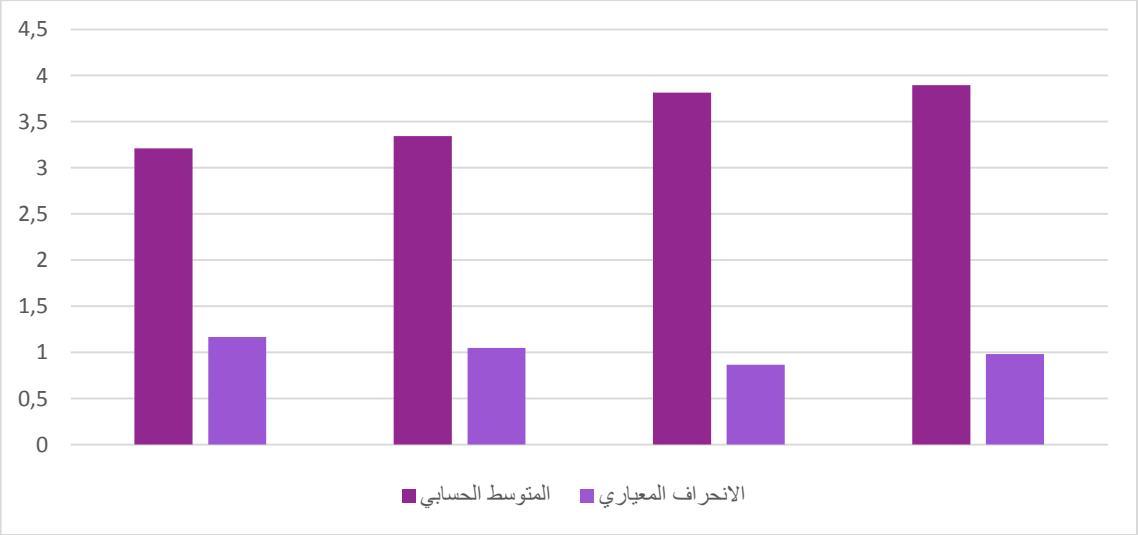

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا علي مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

وضحت نتائج رقم 37 و الشكل رقم 23 أن المتوسط الحسابي العام (3.57 من 5) يقع في نطاق مرتفع على سلم ليكرت، مما يعكس رأيا إيجابيا بخصوص تحديث النظام المحاسبي المالي، بينما الانحراف المعياري (1.01) يدل على تجانس ومصداقية في إجابات المشاركين. لافتة للنظر أن العبارتين الثالثة والرابعة كان لهما أثر واضح في رفع المعدل الكلي، بمتوسطات تبلغ 3.82 و3.89 وانحراف معياري 0.86 و0.98 على التوالي، حيث تؤيدان على إنشاء خلية يقظة محاسبية لمتابعة تطورات المعايير الدولية وتشكيل لجان لتقييس الممارسات المحاسبية خارج تأثير الوزارة الوصية. عمومًا تعكس هذه النتائج توافقًا قويًا حول ضرورة استقلالية التنظير المحاسبي، مما يدعم تبني هذه التوصيات ضمن سياسات الإصلاح المالي المحاسبي.

المطلب الثاني : مناقشة و تفسير نتائج الدراسة

اولا : مناقشة نتائج الدراسة

1_ تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي، المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، بشكل رئيسي إلى تمكين الشركات من إعداد معلومات مالية موثوقة وذات صلة مباشرة مع مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتهم المساهمون والمستثمرون. إلا أن هذا الهدف في الحقيقة لا يمثل الهدف الفعلي للشركات الجزائرية، حيث تظهر النتائج أن 76% من الشركات تعد القوائم المالية مع اعتبار الإدارة الجبائية

المستلم الرئيسي للمعلومات المالية. وبالتالي، فإن الشركات لم تستوعب بعد الهدف الأساسي من النظام المحاسبي المالي.

فيما يتعلق بالجانب التقني، تُظهر النتائج ما يلي:

- إن المؤسسات بنسبة 55.3% لا تقوم بتقييم اصولها وفق طريقة اعادة التقييم ويبرر المستجوبين ذك بسبب غياب الاسواق النشطة و الفعالة بنسبة 34.78% و تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة بنسبة 43.47% كما قال البعض بسبب غياب معلومات كافية حول هذه القاعدة بنسبة 34.78%.
- 55.3% من المؤسسات لا تقوم بإجراء اختبارات انخفاض القيمة على اصولها و ذلك بحسب المستجوبين لوجود عراقيل مع الادارة الجبائية، بينما اخرون أرجعوا السبب لتعقيد العملية و نقص الكفاءة المهنية.
- 32.25% من المؤسسات لا تلجأ الي استخدام وحدة توليد النقدية لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للاصل في حال كان هذا الاصل لا يولد تدفقات نقدية مباشرة. وذلك بسبب تعقيد العملية و نقص الكفاءة المهنية من جهة و من جهة اخرى النظام المحاسبي المالي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد وحدة التوليد النقدي.
- 44.7% من المؤسسات لا تعالج مكونات الاصل بطريقة منفصلة و ذلك بسبب عدم معرفة هذه القاعدة، و45.45% منها لا تطبق ذلك لصعوبة القيام بالعملية من طرف محاسب.
- 94.73% من المؤسسات تعتمد علي طريقة الاهتلاك الخطي ، برغم من ان النظام المحاسبي المالي يوفر بدائل اخرى لمساعدة المؤسسات علي اختيار الطريقة الانسب حسب نشاطها.
- 57.14% من المؤسسات لا تقوم بتقييم الادوات المالية الجاهزة للبيع وفق القيمة العادلة .
- 52.17% من المؤسسات تجد صعوبة في عملية الادماج.
- 31.6% من المؤسسات لا تقوم بتطبيق عقد الايجار التمويلي ، حيث يري 57.14% من مستجوبين ان هذا العقد مكلف بالنسبة للمؤسسة وبينما 28.57% يراه غير معترف به من قبل الادارة الجبائية.
- 57.9% من المؤسسات تجد صعوبة في حساب الضرائب المؤجلة حيث أرجعه 42.1% من المستجوبين لعدم وجود شرح مفصل في النظام المحاسبي.

- بصفة عامة 24% من المؤسسات لا تزال تجد صعوبة فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2 ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي

- أظهرت نتائج العبارة الأولى أن متوسط الإجابات بلغ 3.68، مما يعكس تقييما مرتفعا يدل على أن النظام المحاسبي المالي لا يتوافق مع كل احتياجات المؤسسة، وهو ما يؤكده الانحراف المعياري البالغ 1.21، الذي يشير إلى تباين نسبي في آراء المستجوبين حول هذه النقطة.
- أما العبارة الثانية، فقد حققت متوسطا قدره 3.84 بانحراف معياري 1.00، وهو ما يدل على اتفاق واضح بين المستجوبين حول ضرورة إضافة تفصيلات لبعض القواعد الحالية بالنظام، لتعزيز وضوحها وتيسير تطبيقها.
- فيما يخص العبارة الثالثة، فقد جاءت في صدارة النتائج بمتوسط بلغ 3.97، وهو الأعلى في الجدول، مما يعكس قناعة شبه جماعية بضرورة مراجعة القواعد المحاسبية وفق طبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومحيطها، خاصة مع انحراف معياري معتدل قدره 0.97.
- بالنسبة للعبارة الرابعة، فقد سجلت متوسطا قدره 3.84، ما يدل على تأييد قوي لضرورة تعديل أو إلغاء بعض القواعد لعدم ملاءمتها للواقع الاقتصادي الجزائري، بينما بلغ الانحراف المعياري 1.00، ما يعكس درجة انسجام بين آراء المستجوبين.
- أخيرا، العبارة الخامسة حصلت على متوسط 3.50، وهو الأدنى بين العبارات لكنه لا يزال ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى دعم عام لفكرة تحيين النظام المحاسبي المالي، رغم وجود تباين طفيف في الآراء بانحراف معياري قدره 1.10.

3- آلية التحيين النظام المحاسبي المالي

- أظهرت نتائج العبارة الأولى أن متوسط الإجابات بلغ 3.21، وهو تقييم متوسط يعكس تباينا في الآراء حول مدى مناسبة تشكيلة فريق التحيين (12 مهنيا و2 ممثلين). الانحراف المعياري 1.16 يدل على وجود اختلاف ملحوظ في وجهات النظر.
- أما العبارة الثانية، فقد حققت متوسطا قدره 3.34 بانحراف معياري 1.04، وهو ما يدل على وجود تقييم إيجابي معتدل حول خارطة الطريق المعتمدة لتحيين النظام، خصوصا من حيث دراستها لواقع التطبيق ومشكلاته. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط لا يعكس قناعة راسخة، بل ربما وجود تحفظات على فعالية تنفيذ هذه الخارطة في الواقع المهني والمؤسسي.

- فيما يخص العبارة الثالثة، فقد جاءت في صدارة النتائج بمتوسط بلغ 3.81، وهو الأعلى بين العبارات الأربع، مما يعكس قناعة قوية لدى المستجوبين بأهمية إنشاء خلية دائمة تحت وصاية الجهاز المشرف على النظام المحاسبي، تتولى متابعة التحديثات المستمرة للمعايير الدولية.
- سجلت العبارة الرابعة أعلى متوسط بـ 3.89، ما يدل على دعم كبير لفكرة إشراك خبراء مستقلين وجعل لجان التحيين مستقلة عن وزارة الوصاية. الانحراف المعياري (0.98) يعزز هذا التوجه.
- المتوسط العام للمحور بلغ 3.56، وهو مؤشر على موافقة مرتفعة نسبيا على مجمل مقترحات تحيين النظام، مع تباين محدود في الآراء (انحراف معياري 1.01)، ما يعكس وعيا مهنيا بأهمية التطوير والمواكبة.

ثانيا تفسيير نتائج الدراسة :

بناء على كل هذه النتائج، يمكننا أن نستنتج أنه بعد أكثر من خمسة عشر سنة من بدء تنفيذ النظام المحاسبي المالي، لا يزال هذا النظام ينظر إليه على أنه مطبق بشكل سيء من قبل المؤسسات، أو يطبق بشكل سطحي يقتصر فقط على احترام الأشكال الشكلية للعروض والمصطلحات المحاسبية، حيث إن معظم القواعد الجديدة التي جاء بها النظام مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني القديم (PCN) لم يتم تطبيقها فعلًا، ولم يتم استيعاب الهدف الأساسي لهذا النظام من قبل المؤسسات الاقتصادية.

1- الأسباب الرئيسية لعدم التطبيق والصعوبات المرافقة

انطلاقا من النتائج المحصّلة، هناك عدة عوامل ساهمت في هذه الوضعية، ونذكر من بينها أبرز العوامل المؤثرة:

- **عقلية صانعي القرار الرافضة للتأقلم مع فلسفة النظام المحاسبي المالي (SCF):**

غياب إرادة حقيقية لتطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف الوحدات القيادية داخل المؤسسات، حيث أن المحاسب العادي في أغلب الأحيان لا يمتلك حتى الحد الأدنى من الشرعية لاتخاذ القرارات أو الحكم المهني. وبالتالي فإن التطبيق الصارم لهذا النظام يتطلب قرارا فعليا واستراتيجية مدروسة من طرف إدارات المؤسسة ، لكن وبعد مرور أكثر من 15 سنة ، لم تستفد المؤسسات ولم تستغل المزايا التي يتيحها هذا النظام.

- **ترسيخ الذهنية التقليدية التي تعتبر المحاسبة وسيلة رقابية فقط:**

تظهر نتائج الدراسة أن عقلية "المحاسبة كأداة رقابة تُستخدم فقط لتلبية متطلبات الإدارة الجبائية" لا تزال متجذرة داخل المؤسسات، حيث تعتبر الشركات الإدارة الجبائية هي المستفيد الرئيسي من المعلومات المالية، وتبني اختياراتها المحاسبية بناءا على ما تعترف به الإدارة الضريبية فقط. كما أن الشركات تفضل الالتزام فقط بالقواعد الإلزامية ضمن النظام، وتتجنب الخيارات التي تمثل جديدا رغم ما تحمله من فوائد.

- **نقص التحكم الجيد والمعرفة الواسعة بقواعد النظام المحاسبي من قبل الممارسين:**

تظهر النتائج أن نقص الفهم الحقيقي للأهداف النظام المحاسبي المالي، وعدم الالمام الجيد بقواعده، وضعف كفاءة الممارسين، تشكّل عاملا حاسما في سوء تطبيقه.

- **القصور ونقص التفاصيل في محتوى النظام المحاسبي المالي (SCF)**

يعد هذا العامل من العوامل الحاسمة التي تعيق التطبيق الجيد للنظام وتُسبب العديد من الصعوبات. فالأمر يتعلق بطبيعة النظام المحاسبي المالي ذاته، حيث إنه يعد نسخة مختصرة جدا من المعايير المحاسبية الدولية، إذ يقدم العروض ويعالج قواعد التقييم بطريقة مقتضبة جدا.

هذا النقص في التفاصيل يترك الكثير من التساؤلات للمستخدمين، ويجعل من الضروري في العديد من الحالات الرجوع إلى المعايير الدولية لفهم قاعدة تم تقديمها بشكل مُبهم أو مقتضب.

كما أن أحكام هذا النظام، وحتى مخطط حساباته، لا تخلو من النقائص والغموض والتناقضات، مما يُسبب إرباكًا حقيقيًا للممارسين ويحول دون تطبيق سليم وفعال.

- **خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية**

تجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية التي استُوحِي منها النظام المحاسبي المالي، قد تم تطويرها في بيئة اقتصادية متقدمة، بينما النسيج الاقتصادي الجزائري لا يُوفر الظروف الملائمة لتطبيق مثالي لهذا النظام.

فمعظم الشركات في الجزائر هي شركات صغيرة ومتوسطة ذات طابع عائلي، وغالبًا ما تعاني هذه المؤسسات من ضعف مالي وتقني يجعلها عاجزة عن تطبيق بعض المعالجات، مثل إعادة تقييم الممتلكات الثابتة، نظرًا لتكلفتها العالية.

كما أن بعض المعالجات الأخرى تُعد معقدة جدًا ولا تُمثل حاجة حقيقية لهذه الفئة من المؤسسات، إضافة إلى أن الطابع العائلي لهذه الشركات وغياب المستثمرين الخواص يُقلل من أهمية توفير معلومات مالية موثوقة وذات صلة تُسهم في اتخاذ القرار.

- **عدم التكيف مع طبيعة النشاط الاقتصادي**

النظام المحاسبي المالي لا يراعي بشكل كاف خصوصية الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، الأمر الذي يجعل بعض القواعد غير ملائمة أو صعبة التطبيق في قطاعات معينة، خاصة تلك التي تتطلب مرونة أو معالجة محاسبية خاصة.

- **قصور في ملاءمة النظام للواقع المحلي**

وجود فجوة بين ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي وما يمكن تطبيقه فعليا داخل المؤسسات الجزائرية، نتيجة ضعف الإمكانيات الفنية والبشرية، مما يجعل بعض القواعد غير قابلة للتنفيذ في الوقت الحالي .

2- الحاجة إلى مراجعة وتحيين النظام

تحيين النظام المحاسبي المالي يعد ضرورة حتمية، من أجل جعله أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي الوطني، وأكثر قدرة على الاستجابة لحاجات المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتبسيط القواعد وتوضيحها بشكل يمكن من تحسين الممارسة المحاسبية، كما أن طبيعة المعايير الدولية التي استمد النظام المحاسبي منه معظم مبادئه وقواعده تتسم بالتطور والغير مما يلزم النظام المحاسبي المالي بمتابعة هذه التطورات وتكييف ما يتوافق منها مع طبيعة المؤسسة الجزائرية.

3- تشكيلة فريق التحيين لا تعكس الشمولية المطلوبة

تشكيلة الفريق المكلف بتحيين النظام المحاسبي المالي لا تعكس التنوع المهني والمؤسسي الضروري لمراجعة فعالة وشاملة. هذا النقص في التمثيل يحد من قدرة الفريق على الإحاطة بجميع التحديات الميدانية التي تواجه المؤسسات باختلاف طبيعتها، ويعكس غياب توافق حول كفاءة التشكيلة المعتمدة.

4- خارطة الطريق تعاني من ضعف في التفعيل

خارطة الطريق المعتمدة لتحيين النظام تعد مناسبة نظريا لأهداف التحيين إلا أنها تفتقر إلى الفعالية المطلوبة، إذ إن الإطار النظري الذي تقوم عليه لا يرافقه تنفيذ عملي واضح أو منظم. هذا القصور يبرز

الحاجة إلى وضع آليات دقيقة للتطبيق تضمن الانتقال من مستوى التخطيط إلى مستوى التفعيل الواقعي في بيئة العمل المحاسبي.

5- غياب آلية مؤسساتية دائمة لمتابعة التحديثات

لا توجد آلية مؤسساتية دائمة تُعنى بمتابعة مستمرة للتطورات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يُضعف قدرة النظام المحاسبي الوطني على مواكبة المستجدات العالمية. إنشاء خلية دائمة يعُد ضرورة لضمان انسجام النظام مع السياقات الدولية وتحقيق تكيف دائم مع التغيرات المتسارعة.

6- ضرورة فصل لجان التحيين عن الهيمنة الإدارية

لجان تحيين النظام بحاجة إلى استقلالية وظيفية وهيكلية، بعيدا عن التبعية المباشرة للسلطات الإدارية، مما يتيح لها العمل بكفاءة ومهنية. إشراك خبراء محايدين يمثل خطوة ضرورية لضمان موضوعية العملية وتحقيق نتائج تتماشى مع متطلبات الواقع، دون تدخل بيروقراطي يقيّد جودة التحسينات المنتظرة.

الخاتمة

تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر قامت بوضع نظام محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية وذلك بداية من سنة 2010، بعد مضي أكثر من 15 سنة من التطبيق وجب تقييم مدى التزام المؤسسات بالتطبيق الجيد لهذا النظام ومدى فعاليته للوقوف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تحول دون التطبيق الجيد، من جهة أخرى فإن المرجع الدولي الذي استوحي منه هذا النظام عرف تطورات عديدة خلال هذه السنوات. من هذا المنطلق عالجت دراستنا واقع تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية و تقييم حاجة هذا النظام الى تحيين ومراجعة استنادا الى حاجة المؤسسات الى ذلك وتطور المعايير المحاسبية الدولية.

من خلال دراستنا، اتضح لنا أن النظام المحاسبي المالي SCF يعاني من قصور واضح في آلياته ونقص في التفاصيل العملية، الأمر الذي يخلق غموضا كبيرا عند التطبيق داخل المؤسسات الاقتصادية. ويزداد هذا التعقيد بفعل طبيعة البيئة الاقتصادية الوطنية، التي يغلب عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العائلي، والتي غالبا ما تفتقر إلى الموارد والجاهزية اللازمة لتطبيق قواعد النظام بشكل دقيق ومنظم، إضافة إلى غياب ثقافة الاهتمام بالمعلومة المالية الدقيقة والشفافة.

وبناء على ما سبق، تصبح مراجعة النظام وتحيينه ضرورة حتمية، لا سيما في ظل التحولات التي تعرفها المعايير المحاسبية الدولية والتي يشكل SCF ترجمة محلية لها. فمواكبة هذه التغيرات، وتكييف النظام مع السياق الوطني، يشكلان خطوة استراتيجية نحو إرساء منظومة محاسبية أكثر فعالية، قادرة على الاستجابة لمتطلبات الشفافية، وتحسين جودة المعلومات المالية، بما يعزز من أداء المؤسسات ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اختبار الفرضيات :

إختبار الفرضية الاولي :

بالنسبة للفرضية الأولى فرغم مرور سنوات على دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، إلا أن تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يزال جزئيًا وغير شامل **فهي فرضية صحيحة** حيث اثبتنا ذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة التي بينت أن العديد من القواعد والمبادئ غير مطبقة من طرف نسبة كبيرة من المؤسسات.

إختبار الفرضية الثانية :

فيما يتعلق بالفرضية الثانية و التي كان مفادها ان النظام المحاسبي المالي يضم بعض القواعد الغير ملائمة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية وطبيعة محيطها الاقتصادي مما يستوجب مراجعتها **فهي فرضية**

صحيحة و هذا ما اوضحناه من خلال تحليل نتائج المحور الثالث في المطلب الثاني حيث وافق عليها أغلب أفراد العينة وبدرجة مرتفعة و بمتوسط حسابي قدر ب 3.76842 وانحراف معياري قدره 1.0585246 ، مما يدل على ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية و هذا ما أكده افراد العينة و بدرجة مرتفعة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.6842 و انحراف معياري قدر ب 1.21043 .

إختبار الفرضية الثالثة :

اما الفرضية الثالثة التي كان مفادها ان النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية التي تعرف سنويا تطوير معايير، تعديل معايير، حذف واستبدال أخرى، لكي يستفيد النظام المحاسبي المالي من مزايا هذه المعايير يجب ان يساير هذه التغييرات **فهي فرضية صحيحة** و هذا ما اثبتناه في الجزء النظري و بالنظر إلى طبيعة النظام المحاسبي المالي في الجزائر، والذي تم تبنيه على أساس مرجعية المعايير المحاسبية الدولية.

وبما أن هذه المعايير تعرف تحديثات مستمرة من خلال إصدار معايير جديدة وتعديل أو إلغاء أخرى، فإن مسايرة هذه التغيرات تعد ضرورة لضمان انسجام النظام المالي المحاسبي مع التوجهات العالمية. غير أن واقع التطبيق في الجزائر يبين أنه لم يعرف أي تحيينات جوهرية منذ دخوله حيز التنفيذ، بل اقتصر الأمر على إصدار بعض التعليمات والآراء التفسيرية، وهو ما أدى إلى ابتعاده التدريجي عن التطورات التي تشهدها المعايير الدولية. وعليه، فإن عدم متابعة هذه التغيرات يحول دون استفادة النظام المحاسبي المالي من المزايا التي توفرها المرجعية الدولية، ويؤكد أن مواكبة المستجدات شرط أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التبني.

إختبار الفرضية الرابعة :

اما الفرضية الرابعة التي تنص على نجاح تحيين النظام المحاسبي المالي يعتمد على كفاءة فريق المراجعة، تفعيل اللجان المتخصصة، ومتابعة تطورات المعايير الدولية لضمان مواءمة النظام الجزائري وحل مشكلات التطبيق. **فهي فرضية صحيحة** و هذا ما أكده افراد العينة في المحور الرابع من المطلب الثاني حيث وافق اغلب افراد العينة و بدرجة مرتفعة و متوسط حسابي 3.565775 و انحراف معياري قدر ب 1.0147675 على الالية التي اعتمدتها الوزارة الوصية مع وجوب انشاء خلية لمتابعة تطورات المعايير الدولية.

نتائج البحث :

- النظام المحاسبي المالي أصيب بالتقادم نسبيا كونه بني على معايير المحاسبية الدولية قبل سنة 2005 ودخل حيز التطبيق سنة 2010، وإلى غاية 2019 لم يراع بعد المعايير (IAS) المعدلة ولا المعايير (IFRS) الجديدة.
- جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وأهداف ومفاهيم جديدة (الضرائب المؤجلة، الإيجار التمويلي، الحسابات المدمجة، القيمة العادلة، المقاربة بالمكونات ... إلخ) حيث عرفت المؤسسات صعوبة في استيعابها وتطبيقها عند ادخاله حيز التنفيذ، غير أن هذه الصعوبات لم يتم تجاوزها بمرور الوقت فلا تزال قائمة عند نسبة كبيرة من المؤسسات الى حد اليوم.
- ان عدم التطبيق الجيد والفعال للنظام المحاسبي يترجمه عدة عوامل أهمها عدم وجود رغبة حقيقية للمسؤولين على مستوى المؤسسات في تبني مبادئ النظام المحاسبي المالي العمل على تحقيق الهدف الحقيقي من تطبيقه، وجود بعض النقائص والتفصيلات الكافية في محتوى النظام المحاسبي المالي، نقص الكفاءة المهنية، طبيعة المؤسسات الاقتصادية ومحيطها الاقتصادي الذي لا يتوافق مع المحيط الذي تطورت فيه المعايير الدولية.
- عرفت المعايير الدولية تطورا سريعا عبر السنوات مع جمود النظام المحاسبي المالي
- استمرار وجود صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي وتطور المعايير المحاسبية الدولية تعد دافعا لمراجعة وتحيين هذا النظام
- الالية التي اعتمدتها الوزارة في عملية التحيين تعد مناسبة إلا انه يجب ارفاقها بإنشاء خلية لمتابعة تطورات المعايير الدولية.

التوصيات والاقتراحات

- يجب القيام بإعداد تقييم نقدي دوري للنظام المحاسبي المالي (SCF) لمناقشة ثغرات التطبيق واستلهام الحلول المناسبة.
- تعود العديد من صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى عدم إتقان بعض معاييره من قبل الممارسين، مما يستدعي وضع خطط تكوين تشمل جميع الجوانب المفاهيمية والتقنية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي. كما يجب تنظيم الندوات والورشات لفتح النقاش حول مختلف المشكلات المتعلقة بفهم وتطبيق هذا النظام.

- يتطلب تنفيذ النظام المحاسبي المالي متابعة دقيقة لضمان حسن تطبيقه، ويجب على المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) اتخاذ تدابير تلزم الممارسين والمهنيين بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق بصرامة.
- لتحسين التقييم المحاسبي، من المفيد تكوين خبراء في مختلف القطاعات لمساعدة المؤسسات على إظهار القيم الحقيقية لعناصر قوائمها المالية.
- ينبغي على المجلس الوطني للمحاسبة وضع استراتيجية عامة لتحديث النظام المحاسبي المالي، من أجل إعادة بناء مرجعية قابلة للتطبيق، ومتطورة تستجيب لاحتياجات المؤسسات وتتماشى مع تطورات معايير IFRS.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب :

1) براهمي، آدم حديدي. تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر. الطبعة الأولى، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2021.
2) الجمال، العشيشي. محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد. الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
3) مشري، حسناء. أساسيات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي SCF. الطبعة الأولى، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2022.

أطروحات دكتوراه :

1) بن خليفة حمزة ، دور القوائم المالية في اعداد بطاقا الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018
2) حنان عجيلة ، إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2019
3) شنايت بلال ، النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين و معوقات الواقع الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة البويرة ، 2022 .
4) عبد العزيز فؤاد ، صعوبات و تحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المراجعة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2023 .
5) محمد فيصل مايده ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF علي إعداد و عرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ، اطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة و نظم المعلومات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017.

رسائل ماستر :

1) يحي نور الدين ، بوعروة فوزي ، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، شهادة ماستر ,تخصص محاسبة ، جامعة غرداية ، 2019.

مجلات علمية :

1) سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، "متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية"، Al RIYAD For Business Economics، العدد 01، المجلد 05، جانفي 2019.

1) براهمي، آدم حديدي، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2021.

2) بن عيشي، عمار، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، المجلد 01، 2014.

3) بن خليفة، بالقاسم، برحومة، عبد الحميد، "مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد 02.

4) بن حركو، غنية، "التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، المجلد 53، ديسمبر 2015.

5) تارزي، خملول، جخيوة، طاهر، "متطلبات مراجعة وتحيين النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتوافق مع مستجدات IFRS و IAS"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 15 جانفي 2024، ص18.

6) زغمار، أمينة، "تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2022.

7) سعيداني، محمد السعيد، رزيقات، بوبكر، "مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018.

8) سيد، محمد، "الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013.

9) سيليني، جمال الدين، عنون، فؤاد، عارجي، خالد، "تقييم توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات من التطبيق"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2020، ص37.

10) عريوة، رشيد، "الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية IAS"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، المجلد 10، 2017.

11) عطية، خديجة، مرهون، مالك، مرحوم، محمد الحبيب، "الخيارات المحاسبية لتحيين النظام المحاسبي المالي بين المعايير الكاملة والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 08، العدد 02، 2021/09/15.

12) غنية بن حركو، "التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، المجلد 53، ديسمبر 2015، ص35.

13) لفكير، نرجس، أيت محمد، مراد، "واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2024.

14) مشري، حسناء، أساسيات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، الطبعة الأولى، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2022.

15) نصراوي، دنيا زاد، بن زواي، محمد الشريف، "مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الأورو–الجزائرية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، المجلد 03، جوان.

الملتقيات :

1) سفاحلو رشيد، بن عيشونة رفيقة، يخلف رندة ابتسام ، تبني النظام المحاسبي المالي بين متطلبات الاصلاح و مواجهة التحديات الدولية ،تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر المتطلبات الاقتصادية و المؤسساتية ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، 2020 ،ص761,762.

2) كنزة جمال، خديجة عرڤوب، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة المحاسبية ، تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر المتطلبات الاقتصادية و المؤسساتية ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة ، 2020 ،ص 464.

القوانين , المراسيم :

1) المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 22 جمادي الاولي عام 1429 هـ الموافق ل 28 مايو سنة 2008 م ، يتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 27.

2) القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتظمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74.

المواقع الالكترونية :

1) https://www.bachelorprint.com/statistics/cronbachs-alpha/ , avril 2025. سا 14.22.

2) https://blog.ajsrp.com. avril 2025 , سا 14.30.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان موجه للمؤسسات الاقتصادية

في إطار إعداد مذكرتنا لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة بعنوان " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية وضرورة تحيينه" والتي تهدف إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي بكل مبادئه وقواعده وذلك بعد مرور قرابة 15 سنة من دخوله حيز التنفيذ، وإلى أي مدى يستجيب لحاجيات المؤسسات، أرجو منكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان الذي سيكون دعامة للجزء الأهم من دراستنا.

إن استكمال هذا البحث ومصداقيته يعتمدان على مدى تعاونكم الكريم، كما أعلمكم أن إجاباتكم ستُعامل بسرية تامة ولن تُستعمل إلا لأغراض علمية بحتة.

<< أشكركم جزيل الشكر على تعاونكم >>

من اعداد الطالبين :

عوكلي محمد الطاهر

بن عيسي عبد السلام

تحت اشراف الاستاذة :

خماج سليمة

السنة الجامعية: 2024-2025

المحور الاول : معلومات عامة

الولاية : ..... .

الجنس : ذكر ☐ انثى : ☐

المنصب المهني : رئيس مصلحة المحاسبة: ☐

مدير مالي : ☐

ضع علامة (x) في الخانة المناسبة :

نوع المؤسسة	
مؤسسة عمومية	
مؤسسة خاصة	
مؤسسة مختلطة	

حجم المؤسسة	
مؤسسة كبيرة	
مؤسسة متوسطة	
مؤسسة صغيرة	

سنوات الخبرة	
اقل من 5 سنوات	
بين 5 الي 15 سنة	
اكثر من 15 سنة	

المحور الثاني : تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي

1) عند اعدادكم للقوائم المالية من تأخذون بعين الاعتبار كمستعمل رئيسي للمعلومات المالية:

☐ المستثمرين والمساهمين

☐ الادارة الجبائية

☐ أصحاب المصلحة الاخرين

2) هل تقوم المؤسسة بتقييم بعض أصولها الثابتة وفقا لطريقة اعادة التقييم (القيمة العادلة)

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب **لا** فما هو السبب :

- ✓ عدم وجود معلومات وتفاصيل حول قواعد القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي ☐
- ✓ غياب الأسواق النشطة والفعالة ☐
- ✓ تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة ☐
- ✓ عدم الاعتراف بهذا التقييم من قبل إدارة الضرائب ☐
- ✓ طريقة جد مكلفة بالنسبة للمؤسسة ☐
- ✓

3) هل تقوم المؤسسة بإجراء اختبارات انخفاض القيمة على أصولها؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب لا لماذا ؟

.....

.....

.....

.....

..... .

إذا كانت الاجابة بنعم :

في حالة ما اذا كان الاصل لا يولد تدفقات نقدية بشكل مباشر، هل يتم اللجوء الى تحديد القيمة القابلة للاسترداد لهذا الأصل انطلاقا من وحدة توليد التدفقات النقدية (UGT) التي ينتمي اليها؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا، فهذا برأيك راجع الى :

- ✓ تعقيد العملية ونقص الكفاءة المهنية ☐

- ✓ نظرا لان النظام المحاسبي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد وحدة التوليد النقدي
- ✓ سبب آخر :

.....

..

.....

.....

4) عندما يكون لأصل مكونات تختلف مدة اهتلاكها هل يتم معالجتها كأصول منفصلة (النهج حسب المكونات) ؟

نعم لا

اذا كانت الاجابة بلا، ما سبب ذلك:

عدم معرفة هذه القاعدة

صعوبة القيام بالعملية من طرف المحاسب

ما هي طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة :

الاهتلاك الخطي الاهتلاك المتزايد الاهتلاك المتناقص وحدات الانتاج

5) على أي اساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك

- ✓ تناسبه مع وتيرة استهلاك الاصل
- ✓ طريقة معترف بها من طرف الادارة الجبائية
- ✓ آخر

..... .

6) هل تقوم المؤسسة بإدخال تكاليف الاقتراض المخصص مباشرة لشراء أو بناء أصل معين في تكلفة هذا الاصل؟

نعم ☐ لا ☐

7) اذا كانت الاجابة بلا فلما :

عدم معرفة هذه القاعدة ☐ لان القاعدة ليست اجبارية ☐

آخر.....

.....

8) هل تملك المؤسسة أدوات مالية جاهزة للبيع

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** :

هل تقومون بتقييم الادوات المالية الجاهزة للبيع وفق طريقة القيمة العادلة

نعم ☐ لا ☐

اذا انت الاجابة **بلا** فلماذا :.....

.....

.....

9) هل تقوم المؤسسة بعملية الادماج

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** هل تجدون صعوبة للقيام بهذه العملية

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** فإلى ماذا يعود ذلك برأيك:

نقص كفاءة المحاسبين واتقان تقنيات الادماج ☐

عدم وجود تفصيلات كافية في النظام المحاسبي فيما يخص هذه العملية ☐

سبب آخر

.....

10) هل تقوم المؤسسة بتطبيق نوع عقد ايجار تمويلي

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا فلماذا

☐ لان المؤسسة تعتبر أن هذا النوع من العقود مكلف

☐ لانه غير معترف به من طرف الادارة الجبائية

آخر .....

11) هل تجدون صعوبة في معالجة الضرائب المؤجلة؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا فما سبب ذلك

☐ عدم وجود شرح مفصل في النظام المحاسبي

☐ نقص كفاءة المحاسبين

سبب اخر

.....

.

12) هل تعتقد أن المؤسسة لها معرفة واسعة حول ما يسمى بالدمج المحاسبي

نعم ☐ لا ☐

13) هل تجد المؤسسة عموما صعوبات فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث : ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
هل تعتقد أن محتوى النظام المحاسبي المالي كمبادئ وقواعد كافي وملم بكل ما تحتاجه المؤسسة ليتم تطبيقه تطبيقا جيدا .					
هل ترى ضرورة اضافة تفصيلات فيما يخص بعض القواعد .					
هل ترى ضرورة اضافة بعض القواعد نظرا للتطورات الاقتصادية للبلد وظهور احتياجات جديدة للمؤسسة .					
هل ترى ضرورة تعديل بعض القواعد أو الغاءها نظرا لعدم توافقها مع طبيعة المؤسسات الجزائرية ومحيطها الاقتصادي .					
هل تعتقد بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي					

المحور الرابع : الية التحيين النظام المحاسبي المالي

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
هل تعتقد ان تشكيلة فريق العمل المكلف بتحيين النظام المحاسبي والمتكون من 12 مهني و2 ممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة تعد مناسبة لإجراء هذا التحيين.					
هل تعتقد ان خارطة الطريق الخاصة بمراجعة					

وتحديث النظام المحاسبي التي تضم: دراسة لواقع تطبيق النظام المحاسبي والوقوف على كل مشاكل التطبيق، دراسة لجميع تطورات المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005، تبني المعايير التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومؤسساتها، تعد فعالة للقضاء على مشاكل التطبيق ومواكبة المعايير الدولية					
هل تعتقد بوجوب إنشاء خلية لليقظة تعمل تحت وصاية الجهاز الذي يتولى مهام التنظير المحاسبي، وتتولى مهام متابعة التطورات والتعديلات المستمرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.					
هل تعتقد بوجوب تفعيل دور اللجان المكلفة بتقييس الممارسات المحاسبية وجعلها جهاز مستقل عن الوزارة الوصية حيث يتولى مهام التنظير المحاسبي في الجزائر.					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان موجه لمحاسب معتمد – خبير محاسبي – محافظ الحسابات

في إطار إعداد مذكرتنا لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة بعنوان " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية وضرورة تحيينه" والتي تهدف إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي بكل مبادئه وقواعده وذلك بعد مرور قرابة 15 سنة من دخوله حيز التنفيذ، وإلى أي مدى يستجيب لحاجيات المؤسسات، أرجو منكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان الذي سيكون دعامة للجزء الأهم من دراستنا.

إن استكمال هذا البحث ومصداقيته يعتمدان على مدى تعاونكم الكريم، كما أعلمكم أن إجاباتكم ستُعامل بسرية تامة ولن تُستعمل إلا لأغراض علمية بحتة.

<< أشكركم جزيل الشكر على تعاونكم >>

من اعداد الطالبين :

عوكلي محمد الطاهر

بن عيسي عبد السلام

تحت اشراف الاستاذة :

خماج سليمة

السنة الجامعية: 2024-2025

المحور الاول : معلومات عامة

الولاية : ..... .

الجنس : ذكر ☐ انثى : ☐

المنصب المهني : محاسب معتمد : ☐

خبير حسابات : ☐

محافظ حسابات : ☐

سنوات الخبرة	
اقل من 5 سنوات	
بين 5 الي 15 سنة	
اكثر من 15 سنة	

المحور الثاني : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي

1)عند اعدادها لقوائمها المالية برأيكم من تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار كمستعمل رئيسي للمعلومات المالية :

☐ المستثمرين والمساهمين

☐ الادارة الجبائية

☐ أصحاب المصلحة الاخرين

2)هل تقوم المؤسسات بتقييم بعض أصولها الثابتة وفقا لطريقة اعادة التقييم (القيمة العادلة)

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب **لا** فما هو السبب برأيك:

- ✓ عدم وجود معلومات وتفاصيل حول قواعد القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي ☐
- ✓ غياب الأسواق النشطة والفعالة ☐
- ✓ تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة ☐
- ✓ عدم الاعتراف بهذا التقييم من قبل إدارة الضرائب طريقة جد مكلفة بالنسبة للمؤسسة ☐

03)هل تقوم الشركات عادة بإجراء اختبارات انخفاض القيمة على أصولها؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب لا لماذا برأيك ؟

.....

.....

.....

.....

.....

. .....

اذا كانت الاجابة بنعم :

في حالة ما اذا كان الاصل لا يولد تدفقات نقدية بشكل مباشر، هل يتم اللجوء الى تحديد القيمة القابلة للاسترداد لهذا الأصل انطلاقا من وحدة توليد التدفقات النقدية (UGT) التي ينتمي اليها؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا، فهذا برأيك راجع الى :

- ✓ تعقيد العملية ونقص الكفاءة المهنية ☐
- ✓ نظرا لان النظام المحاسبي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد

وحدة التوليد النقدي ☐

✓ اخر :

.....

..

.....

.....

04)عندما يكون لأصل مكونات تختلف مدة اهتلاكها هل يتم معالجتها كأصول منفصلة (النهج حسب المكونات) ؟

نعم ☐ لا ☐

05)اذا كانت الاجابة بلا، ما سبب ذلك:

عدم معرفة هذه القاعدة ☐

صعوبة القيام بالعملية من طرف المحاسب ☐

06)ما هي طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسات عادة

الاهتلاك الخطي ☐ الاهتلاك المتزايد ☐ الاهتلاك المتناقص ☐ وحدات الانتاج ☐

07)على أي اساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك برأيك

✓ يتناسبه مع وتيرة استهلاك الاصل ☐

✓ طريقة معترف بها من طرف الادارة الجبائية ☐

✓ آخر

..... .

08)هل تقوم المؤسسات بإدخال تكاليف الاقتراض المخصص مباشرة لشراء أو بناء أصل معين في تكلفة هذا الاصل؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا فلما برأيك:

عدم معرفة هذه القاعدة ☐ لان القاعدة ليست اجبارية ☐

آخر.....

.....

09)هل تعاملتم من قبل مع مؤسسات تملك أدوات مالية جاهزة للبيع

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** :

هل تقوم هذه المؤسسات بتقييم الادوات المالية الجاهزة للبيع وفق طريقة القيمة العادلة

نعم ☐ لا ☐

اذا انت الاجابة **بلا** فلماذا برأيك :

.....

.....

.....

10)هل تعاملتم مع مؤسسات تقوم بعمليات الادماج

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** هل تجد المؤسسات صعوبة للقيام بهذه العملية

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة **بنعم** فإلى ماذا يعود ذلك برأيك:

نقص كفاءة المحاسبين واتقان تقنيات الادماج ☐

عدم وجود تفصيلات كافية في النظام المحاسبي فيما يخص هذه العملية ☐

سبب آخر

.....

11)هل تقوم المؤسسات عادة بتطبيق نوع عقد ايجار تمويلي

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا فلماذا برأيك

لان المؤسسات تعتبر أن هذا النوع من العقود مكلف ☐

لانه غير معترف به من طرف الادارة الجبائية ☐

آخر .....

12) هل تجد المؤسسات صعوبة في معالجة الضرائب المؤجلة؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا فما سبب برأيك

عدم وجود شرح مفصل في النظام المحاسبي ☐

نقص كفاءة المحاسبين ☐

سبب اخر

.....

.

13)هل تعتقد أن المؤسسات لها معرفة واسعة حول ما يسمى بالدمج المحاسبي

نعم ☐ لا ☐

14)هل تجد المؤسسات عموما صعوبات فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث : ضرورة التحيين النظام المحاسبي المالي

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
هل تعتقد أن محتوى النظام المحاسبي المالي كمبادئ					

وقواعد كافي وملم بكل ما تحتاجه المؤسسة ليتم تطبيقه تطبيقا جيدا .					
هل ترى ضرورة اضافة تفصيلات فيما يخص بعض القواعد .					
هل ترى ضرورة اضافة بعض القواعد نظرا للتطورات الاقتصادية للبلد وظهور احتياجات جديدة للمؤسسة .					
هل ترى ضرورة تعديل بعض القواعد أو الغاءها نظرا لعدم توافقها مع طبيعة المؤسسات الجزائرية ومحيطها الاقتصادي .					
هل تعتقد بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي					

المحور الرابع : الية التحيين النظام المحاسبي المالي

الاسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
هل تعتقد ان تشكيلة فريق العمل المكلف بتحيين النظام المحاسبي والمتكون من 12 مهني و2 ممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة تعد مناسبة لإجراء هذا التحيين.					
هل تعتقد ان خارطة الطريق الخاصة بمراجعة وتحديث النظام المحاسبي التي تضم: دراسة لواقع تطبيق النظام المحاسبي والوقوف على كل مشاكل التطبيق، دراسة لجميع تطورات المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005، تبني المعايير التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومؤسساتها، تعد فعالة للقضاء على مشاكل التطبيق ومواكبة المعايير الدولية					

هل تعتقد بوجوب إنشاء خلية لليقظة تعمل تحت وصاية الجهاز الذي يتولى مهام التنظير المحاسبي، وتتولى مهام متابعة التطورات والتعديلات المستمرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.					
هل تعتقد بوجوب تفعيل دور اللجان المكلفة بتقييس الممارسات المحاسبية وجعلها جهاز مستقل عن الوزارة الوصية حيث يتولى مهام التنظير المحاسبي في الجزائر.					

الملحق رقم 03 : مخرجات SPSS

1) مخرجات المحور الاول خاص بالمعلومات العامة .

Statistique

		الولاية	الجنس	المنصب	نوع	حجم
N	Valid	38	38	38	38	38
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الولاية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	برج بوعريريج	38	100	100	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	23	60.5	60.5	60.5
	انثي	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

المنصب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	رئيس مصلحة المحاسبة	25	65.8	65.8	65.8
	مدير مالي	9	23.7	23.7	89.5
	محاسب معتمد	1	2.6	2.6	92.1
	خبير حسابات	1	2.6	2.6	94.7
	محافظ حسابات	1	2.6	2.6	97.4
	لم يختره	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

نوع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مؤسسة عمومية	7	18.4	18.4	18.4
	مؤسسة خاصة	27	71.1	71.1	89.5
	مؤسسة مختلطة	1	2.6	2.6	92.1
	لم يختره	3	7.9	7.9	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

حجم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مؤسسة كبيرة	12	31.6	31.6	31.6
	مؤسسة متوسطة	22	57.9	57.9	89.5
	مؤسسة صغيرة	1	2.6	2.6	92.1
	لم يختره	3	7.9	7.9	100.0

	Total	38	100.0	100.0	

2) مخرجات خاصة بالمحور الثاني " واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي "

Frequency Table

عند اعدادكم للقوائم المالية من تأخذون المستمرون

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	15	39.5	39.5	39.5
	لا	23	60.5	60.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عند اعدادكم للقوائم المالية من تأخذون بعين الاعتبار الادارة الجبائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	29	76.3	76.3	76.3
	لا	9	23.7	23.7	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

أصحاب المصلحة الاخرين عند اعدادكم للقوائم المالية من تأخذون بعين الاعتبار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	11	28.9	28.9	28.9
	لا	27	71.1	71.1	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تقوم المؤسسات بتقييم بعض أصولها الثابتة وفقا لطريقة اعادة التقييم (القيمة العادلة)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	17	44.7	44.7	44.7
	لا	21	55.3	55.3	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

طريقة جد مكلفة بالنسبة للمؤسس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	3	7.9	7.9	7.9
	لا	20	52.6	52.6	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم وجود معلومات وتفاصيل حول قواعد القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	21.1	21.1	21.1
	لا	15	39.5	39.5	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

غياب الأسواق النشطة والفعالة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	21.1	21.1	21.1
	لا	15	39.5	39.5	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

تقديرات القيمة العادلة غير موثوقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	10	26.3	26.3	26.3
	لا	13	34.2	34.2	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم الاعتراف بهذا التقييم من قبل إدارة الضرائب ة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	10.5	10.5	10.5
	لا	19	50.0	50.0	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تقوم الشركات عادة بإجراء اختبارات انخفاض القيمة على أصولها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	23	60.5	60.5	60.5
	لا	14	36.8	36.8	97.4
	3.00	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

اذا كانت الاجابة ب لا لماذا برأيك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		27	71.1	71.1	71.1
	بسبب عراقيل مع الادارة الجبائية	1	2.6	2.6	73.7
	تحقيق دقة اكبر في حساب الاه	1	2.6	2.6	76.3
	تعقيد العملية و نقص الكفاءة	2	5.3	5.3	81.6
	عدد وجود مؤشرات واضح للانخف	1	2.6	2.6	84.2
	لا تمتلك امكانيات	1	2.6	2.6	86.8
	لان العتاد جديد	1	2.6	2.6	89.5
	لان المؤسسة لم تلاحظ اي مؤشرات تدل وجود انخفاض في قيمة الاصول خلال الفترة و بالتالي لم يكن هنام ما يستدي الي اج	1	2.6	2.6	92.1
	لان هذه العمليات غير مهمة م	1	2.6	2.6	94.7
	لعدم توفر وسائل الناسبة	1	2.6	2.6	97.4
	مرتبط بسؤال ثاني	1	2.6	2.6	100.0

	Total	38	100.0	100.0	

في حالة ما اذا كان الاصل لا يولد تدفقات نقدية بشكل مباشر، هل يتم اللجوء الى تحديد القيمة القابلة للاسترداد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	20	52.6	52.6	52.6
	لا	11	28.9	28.9	81.6
	لم يختره	7	18.4	18.4	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

تعقيد العملية ونقص الكفاءة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	5	13.2	13.2	13.2
	لا	6	15.8	15.8	28.9
	.لم يختره	27	71.1	71.1	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

نظرا لان النظام المحاسبي لم يعطي تفصيلا كافيا فيما يخص تحديد وحدة التوليد النقدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	10.5	10.5	10.5
	لا	7	18.4	18.4	28.9
	.لم يختره	27	71.1	71.1	100.0

	Total	38	100.0	100.0	

اخر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		38	100.0	100.0	100.0

عندما يكون لأصل مكونات تختلف مدة اهتلاكها هل يتم معالجتها كأصول منفصلة (النهج حسب المكونات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	21	55.3	55.3	55.3
	لا	17	44.7	44.7	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم معرفة هذه القاعدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	7	18.4	18.4	18.4
	لا	12	31.6	31.6	50.0
	لم يختره.	19	50.0	50.0	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

صعوبة القيام بالعملية من طرف المحاسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	14	36.8	36.8	36.8
	لا	5	13.2	13.2	50.0
	لم يختره	19	50.0	50.0	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

ما هي طريقة الاهتلاك التي تطبقها المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الاهتلاك الخطي	33	86.8	86.8	86.8
	الاهتلاك المتزايد	1	2.6	2.6	89.5
	الاهتلاك المتناقص	3	7.9	7.9	97.4
	وحدات الانتاج	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

تناسبه مع وتيرة استهلاك الاصل على أي اساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	47.4	47.4	47.4
	لا	20	52.6	52.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

طريقة معترف بها من طرف الادارة الجبائية على أي اساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	25	65.8	65.8	65.8
	لا	13	34.2	34.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

على أي اساس يتم اختيار طريقة الاهتلاك اخر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	38	100.0	100.0	100.0

هل تقوم المؤسسة بإدخال تكاليف الاقتراض المخصص مباشرة لشراء أو بناء أصل معين في تكلفة هذا الاصل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	63.2	63.2	63.2
	لا	14	36.8	36.8	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم معرفة هذه القاعدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	6	15.8	15.8	15.8
	لا	8	21.1	21.1	36.8

	لم يختره.	24	63.2	63.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

لان القاعدة ليست اجبارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	7	18.4	18.4	18.4
	لا	7	18.4	18.4	36.8
	لم يختره	24	63.2	63.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

آخر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		37	97.4	97.4	97.4
	عدم وجود قروض كبيرة للاستثمار كبيرة	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تملك المؤسسة أدوات مالية جاهزة للبيع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	21.1	21.1	21.1

	لا	30	78.9	78.9	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تقومون بتقييم الادوات المالية الجاهزة للبيع وفق طريقة القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	6	15.8	15.8	15.8
	لا	8	21.1	21.1	36.8
	لم يختره	24	63.2	63.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

اذا انت الاجابة بلا فلماذا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		35	92.1	92.1	92.1
	لا يوجد سوق مالية في لالجزا	1	2.6	2.6	94.7
	لاننا لا نملكها	1	2.6	2.6	97.4
	مؤسسة صغيرة و ليس ليس لديها شركات تابعة حاليا	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تقوم المؤسسة بعملية الادماج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	نعم	21	55.3	55.3	55.3
	لا	17	44.7	44.7	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

اذا كانت الاجابة بنعم هل تجدون صعوبة للقيام بهذه العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	12	31.6	31.6	31.6
	لا	11	28.9	28.9	60.5
	لم يختره	15	39.5	39.5	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

نقص كفاءة المحاسبين واتقان تقنيات الادماج

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	7	18.4	18.4	18.4
	لا	6	15.8	15.8	34.2
	لم يختره	25	65.8	65.8	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم وجود تفصيلات كافية في النظام المحاسبي فيما يخص هذه العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	3	7.9	7.9	7.9

	لا	10	26.3	26.3	34.2
	لم يختره	25	65.8	65.8	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

سبب اخر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		33	86.8	86.8	86.8
	اهتلاك المؤسس شركات متابعة وساهم	1	2.6	2.6	89.5
	بعض صعوبات تستغرق وقت	1	2.6	2.6	92.1
	تعقيد اجراءات الجبائية و ادارية	1	2.6	2.6	94.7
	صعوبات قانونية	2	5.3	5.3	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تقوم المؤسسة بتطبيق نوع عقد ايجار تمويلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	26	68.4	68.4	68.4
	لا	12	31.6	31.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

لان المؤسسة تعتبر أن هذا النوع من العقود مكلف

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	نعم	8	21.1	21.1	21.1
	لا	6	15.8	15.8	36.8
	لم يختره	24	63.2	63.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

لانه غير معترف به من طرف الادارة الجبائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	10.5	10.5	10.5
	لا	10	26.3	26.3	36.8
	لم يختره	24	63.2	63.2	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

اخر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		36	94.7	94.7	94.7
	لا نحتاجه حاليا	1	2.6	2.6	97.4
	يعتبر حرام	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تجدون صعوبة في معالجة الضرائب المؤجلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	42.1	42.1	42.1
	لا	22	57.9	57.9	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

عدم وجود شرح مفصل في النظام المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	10.5	10.8	10.8
	لا	13	34.2	35.1	45.9
	لم يختره	20	52.6	54.1	100.0
	Total	37	97.4	100.0	
Missing	System	1	2.6		
Total		38	100.0		

نقص كفاءة المحاسبين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	4	10.5	10.8	10.8
	لا	13	34.2	35.1	45.9
	لم يختره	20	52.6	54.1	100.0
	Total	37	97.4	100.0	
Missing	System	1	2.6		

Total	38	100.0		

اخر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		36	94.7	94.7	94.7
	تعقيد الضريبي العام	1	2.6	2.6	97.4
	مسالة وقت و قانون فقط	1	2.6	2.6	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تعتقد أن المؤسسة لها معرفة واسعة حول ما يسمى بالدمج المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	19	50.0	50.0	50.0
	لا	19	50.0	50.0	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

هل تجد المؤسسة عموما صعوبات فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	9	23.7	23.7	23.7
	لا	29	76.3	76.3	100.0
	Total	38	100.0	100.0	

3) مخرجات SPSS خاصة بالمحور الثالث " ضرورة التحيين النظام المحاسبي المالي "

Frequencies

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
هل تعتقد أن محتوى النظام المحاسبي المالي كمبادئ وقواعد كافي وملم بكل ما تحتاجه المؤسسة ليتم تطبيقه تطبيقا جيدا .	38	3.6842	1.21043
هل ترى ضرورة اضافة تفصيلات فيما يخص بعض القواعد .	38	3.8421	1.00071
هل ترى ضرورة اضافة بعض القواعد نظرا للتطورات الاقتصادية للبلد وظهور احتياجات جديدة للمؤسسة .	38	3.9737	.97223
هل ترى ضرورة تعديل بعض القواعد أو الغاءها نظرا لعدم توافقها مع طبيعة المؤسسات الجزائرية ومحيطها الاقتصادي	38	3.8421	1.00071
هل تعتقد بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي	38	3.5000	1.10893
Valid N (listwise)	38		

Statistics

		هل تعتقد بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي	هل تعتقد ان تشكيلة فريق العمل المكلف بتحيين النظام المحاسبي والمتكون من 12 مهني و2 ممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة تعد مناسب	هل تعتقد ان خارطة الطريق الخاصة بمراجعة وتحديث النظام المحاسبي التي تضم: دراسة لواقع تطبيق النظام المحاسبي	هل تعتقد بوجوب إنشاء خلية لليقظة تعمل تحت وصاية الجهاز
N	Valid	38	38	38	38
	Missing	0	0	0	0

Mean	3.5000	3.2105	3.3421	3.8158
Std. Deviation	1.10893	1.16614	1.04691	.86541

4) مخرجات SPSS خاصة بمعامل الفا كرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.803	4

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.701	5

قائمة المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	121
قائمة الجداول	121
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	121
قائمة الاختصارات	121
مقدمة	أ_د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة المظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول الادبيات النظرية حول النظام المحاسبي المالي : ارساءه، تطبيقه وآفاق تحيينه	2
المطلب الأول: تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر	2
مرحلة ما قبل الاستقلال 1962	2
مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية ظهور المخطط الوطني للمحاسبة من 1962 إلى 1975	2
مرحلة العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة (PCN) من 1976 إلى 2009	5
مرحلة تطبيق النظام المحاسبي المالي	7
المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي	8
تعريف النظام المحاسبي المالي	8
اهمية النظام المحاسبي المالي	9
اهداف النظام المحاسبي المالي	11
مبادئ النظام المحاسبي المالي	12
مكونات النظام المحاسبي المالي	15
المطلب الثالث: اجراءات عملية تحيين النظام المحاسبي المالي	19

الإطار القانوني والمرجعي للمجلس الوطني للمحاسبة	19
نشأة المجلس الوطني للمحاسبة	19
تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة	19
التوجه نحو تحيين النظام المحاسبي المالي	25
الاقتراحات المقدمة بشأن تحيين النظام المحاسبي المالي	28
وضع النظام المحاسبي المالي امام المعايير المحاسبية الدولية الحالية	29
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	31
المطلب الاول : دراسات سابقة باللغة العربية	31
المطلب الثاني : دراسات سابقة باللغة الاجنبية	32
المطلب الثالث : اوجه التشابه و الاختلاف	34
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	39
المطلب الاول: أدوات الدراسة والعينة المستهدفة	39
المطلب الثاني : استبيان الدراسة	40
المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها، تفسيرها ومناقشتها	43
المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة وتحليلها	43
المطلب الثاني : مناقشة و تفسيير نتائج الدراسة	68
الخاتمة	76
المراجع	81
الملاحق	87
فهرس المحتويات	121
الملخص	123

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بكل ما فيه من مبادئ وقواعد وهذا بعد مرور قرابة عقد ونصف من وضعه حيز التطبيق وكذا الكشف عن الصعوبات والعراقيل التي لازالت تواجهها المؤسسات كما تهدف هذه الدراسة أيضا الى تقييم ضرورة تحيين هذا النظام لحل مشاكل التطبيق من جهة والتكييف مع المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى وتحديد الالية الفعالة التي تضمن ذلك.

للوصول الى غاية الدراسة قمنا بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية وتحديدا رؤساء مصلحة المحاسبة و المدراء الماليين، خبراء محاسبيين، محاسبين معتمدين و محافظي الحسابات وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث بينت لنا النتائج ان العديد من القواعد والمبادئ لا تزال غير مطبقة من طرف المؤسسات لأسباب يمكن حصرها في عدم الوعي ونقص الكفاءة بالنسبة للمؤسسات، طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تشكل عائق لتطبيق بعض القواعد، نصوص النظام المحاسبي الغير مستوفية للتوضيحات والشروحات المفصلة لتطبيق بعض القواعد، وبذلك فان هذه الصعوبات ومشاكل التطبيق تشكل دافعا لمراجعة هذا النظام، كما أن النظام المحاسبي المالي يعرف فجوة جد واسعة مع المعايير المحاسبية الدولية الحالية كون هذه الاخيرة عرفت تطورات سريعة مقابل جمود هذا النظام مما يستوجب أيضا تحديثه وتكييفه ليتوافق مع هذه المعايير لما تحققه هذه الاخيرة من مزايا اقتصادية عديدة، وبذلك فإن الآلية التي تجعل من هذا التحيين فعالا هي التي تضمن حلولا لمشاكل التطبيق ومسايرة للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي , المعايير المحاسبية الدولية , تحيين النظام المحاسبي المالي.

Abstract:

This study aims to assess the extent to which Algerian economic institutions comply with the application of the Financial Accounting System (SCF) in all its principles and rules, after nearly a decade and a half since its implementation. It also seeks to uncover the difficulties and obstacles that institutions continue to face. Additionally, the study aims to evaluate the necessity of updating this system to resolve implementation issues on one hand and to align it with international accounting standards on the other, as well as to identify the most effective mechanism to ensure this alignment.

To achieve the study's objectives, we conducted a field study on a sample of economic institutions, specifically targeting heads of accounting departments, financial managers, chartered accountants, certified accountants, and auditors. The questionnaire was used as a tool for data collection. The results revealed that many principles and rules are still not being implemented by institutions. The reasons can be attributed to a lack of awareness and insufficient competency within the institutions, the nature of the Algerian economic environment which hinders the application of certain rules, and the SCF texts which lack sufficient clarifications and detailed explanations for the implementation of some principles.

These difficulties and implementation challenges constitute a strong motive for revising the system. Moreover, the SCF exhibits a significant gap compared to current international accounting standards, which have undergone rapid developments, while the SCF has remained stagnant. Therefore, updating and aligning the system with international standards is necessary due to the numerous economic benefits these standards provide. Hence, the mechanism that would make this update effective is the one that offers solutions to implementation problems while keeping pace with international standards**.**

Keywords: Financial Accounting System (SCF), International Accounting Standards (IAS/IFRS), Updating the Financial Accounting System.